

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون



الجلسة العامة ٤٤

الاثنين، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

نظرا لغياب الرئيس، شغل السيد لامبا (ملاوي)،
نائب الرئيس، مقعد الرئاسة.
افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

ونحن، كعضو في حركة عدم الانحياز ومجموعة
الـ ٧٧ والصين، وفي الحقيقة بصفتنا الوطنية، نولي أهمية
كبيرة للقضايا قيد المناقشة. وفي هذا الصدد، نرحب
باستعداد الرئاسة للقيام بدور ريادي في تنفيذ مختلف
القرارات المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة. واعتبارا من
الدورة الخامسة والأربعين، حققنا تقدما كبيرا، ولكن
التغيرات على المسرح الدولي تملّي أن نواصل تنشيط أعمال
الجمعية العامة وتعزيز المنظومة ككل.

البند ٥٥ و ٥٧ إلى ٥٩ من جدول الأعمال (تابع)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين
الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقارير الأمين العام (A/57/786، و A/58/175، و A/58/351،
و A/58/382، و A/58/395، و A/58/395/Corr.1)

اقترح الرئيس، في مذكرته غير الرسمية المتعلقة
بتنشيط أعمال الجمعية العامة، تجميع القضايا التي ينظر فيها
في إطار تنشيط أعمال الجمعية العامة في مجموعتين معنوتين
”تعزيز سلطة ودور الجمعية العامة“ و”تحسين أساليب عمل
الجمعية العامة“. وقد تحقق الكثير في إطار الفئة الأخيرة.
ولذلك سأقتصر في مناقشة اليوم على بضع ملاحظات

السيد أندجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أبرز
الأمين العام في الخطاب الذي ألقاه في بداية الدورة الحالية
للجمعية العامة أهمية العمل الجماعي في التصدي للتحديات
العالمية. وأكد أيضا ضرورة الفعالية في أداء الأجهزة الرئيسية
للأمم المتحدة والعلاقة بينها. وتتفق مع الأمين العام كل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ومما لا شك فيه أن تحديد البيانات على نحو طوعي لمدة ١٥ دقيقة أدى إلى تقصير مدة المناقشة العامة. إلا أن إظهار الإشارة الضوئية ربما يكون أقل دماثة تجاه المتكلم. ونقترح أن تُظهر الإشارة بطريقة لا يراها إلا المتكلم.

وطالما تساءل وفدي ما الذي يحدد مدة الولاية في مختلف هيئات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، ينتخب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لولاية مدتها ثلاث سنوات، وينتخب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين ليعملوا سنتين في المجلس، في حين ينتخب رئيس الجمعية العامة لولاية مدتها ١٢ شهرا. وحيث أنني عملت في مجلس الأمن، أستطيع القول استنادا إلى خبرتي أن الأعضاء غير الدائمين بمضون فترة الستة شهور الأولى في تعلم أساليب العمل. وبالتالي، فإن العضو يبدأ في النصف الثاني من السنة فهم أساليب عمل المجلس فهما كاملا وبالتالي المساهمة مساهمة ذات معنى.

النقطة التي أريد أن أوضحها هي أنه توجد فجوة بين تولي المنصب وإحداث التأثير فيما يتعلق بمدة ولاية منصب رئيس الجمعية العامة. فعلى سبيل المثال، القرارات التي تعتمد أثناء الرئاسة الحالية تصل إلى الدول الأعضاء في شهر شباط/فبراير تقريبا. وهذا يترك للدول الأعضاء فترة تنفيذ مدتها نحو ستة شهور، بعدها يطلب الأمين العام معلومات عن تنفيذ الدول الأعضاء لهذه القرارات لكي يعد تقاريره التي يقدمها إلى الجمعية العامة. وهكذا تستمر الدورة. ومن شأن نظر البند مرة كل سنتين أن يساعد على ضمان اتخاذ إجراءات فعالة. إلا أن هذا يجب أن يتم بتفهم من البلدان المعنية.

أثناء المناقشة العامة في كل عام، تقدم التهانى لرئيس الجمعية العامة على توليه أو توليها هذا المنصب الرفيع. ولكن ما هي ظروف عمل هذا المنصب؟ ونحن كبدا كان له شرف

موجزة بشأن عدد من جوانب تعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها. وسأفعل ذلك لأن الحالة الدولية الراهنة تتطلب وجود جمعية عامة لها سلطة وتحظى باحترام وشرعية العالم بأسره.

وقد وفر الرئيس للجمعية مجموعة نصوص تبين الطريق الذي قطعناه وإلى أي مدى لا يزال يتعين علينا أن نذهب لتنفيذ القرارات التي اتخذناها هنا. وربما يتعين علينا أن نتوقف ونسأل أنفسنا لماذا لا تنفذ الدول الأعضاء قرارات الجمعية العامة في حين تنفذ قرارات مجلس الأمن، باستثناء قرارات قليلة جدا يترع بعض الأعضاء إلى تجاهلها. وهذا يدفعنا حينئذ إلى التساؤل عما إذا كان بوسعنا أن نعزز بصورة جدية عمل الجمعية العامة دون أن نعيد النظر بجدية في ميثاق الأمم المتحدة.

فعلى سبيل المثال، في حين تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين، فإن الجمعية العامة تستطيع أن تقوم أيضا بدور فعال. وكما هو الحال الآن، تقتصر مناقشة حالات الصراع على مجلس الأمن. وتعرض القضايا الهامة على الجمعية العامة عندما يفشل المجلس في التصرف. ونحن نقترح أن ننظر حالات الصراع الدولية الكبرى أولا في مناقشة عامة، يجتمع بعدها مجلس الأمن مستفيدا من آراء عضوية الأمم المتحدة بصورة عامة. وهذا لا يتعارض في رأينا مع المادة ١٠ من الميثاق.

إن الدول الأعضاء تقدر المناقشة العامة تقديرا عاليا. ولذلك، ازدادت المشاركة فيها على أعلى المستويات؛ فهي توفر للدول الأعضاء فرصة لإعلان مواقفها من العديد من القضايا الوطنية أو الدولية الهامة. ويمكن أن يتطور تركيز كل جلسة من جلسات المناقشة العامة إلى جلسات صغيرة رفيعة المستوى أو دورات استثنائية. ويتعين التفكير بشيء من الجدية في هذه المسألة قبل أن توضع موضع التطبيق.

واهتمامكم البالغ بموضوع تعزيز الجمعية العامة وترشيد وإصلاح عملها. ولعل الورقة غير الرسمية التي تقدمتم بها وتمت مناقشتها في جلسة المشاورات غير الرسمية بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام لتعتبر دليلاً واضحاً على عزمكم على تحقيق نتائج إيجابية في موضوع ترشيد وإصلاح عمل الجمعية العامة وتعزيز دورها استكمالاً لما حققه أسلافكم من رؤساء الجمعية العامة في الدورات الماضية.

إن الكويت ترى أن الورقة غير الرسمية التي قدمتموها الأسبوع الماضي، سيادة الرئيس تضمنت العديد من المقترحات العملية في مجال تحسين إجراءات عمل الجمعية العامة، ويمكن بالتالي أن نستند إليها ونسترشد بها خلال عملنا في المرحلة المقبلة معكم من أجل التوصل إلى اتفاق على أكبر عدد من المقترحات التي وردت فيها.

إن الكويت، ومن خلال وفدنا الدائم هنا قد أعطت أهمية خاصة لموضوع ترشيد وإصلاح عمل الجمعية العامة نظراً لما سيعتبر عليه من نتائج سوف تنعكس في النهاية على أدائنا في هذا الجهاز الهام من أجهزة الأمم المتحدة. وإننا نرى أن من الأهمية في هذا المجال أن نطرح ملاحظتنا التي تتعلق بالمبادئ العامة التي يجب أن نسترشد بها خلال عملية الإصلاح، ومن ثم نطرح المقترحات المتعلقة بالإجراءات التي يمكن أن نحقق من خلالها هدفنا المنشود من هذه العملية.

ومن الضروري أن نستفيد من الزخم الحالي والاندفاع الإيجابي نحو تحقيق إنجاز يذكر في عملية ترشيد أعمال الجمعية العامة لكي تتم هذه العملية وفق مبادئ عامة تكون بمثابة الدليل للدول الأعضاء والرؤساء المقبلين للجمعية العامة والأمانة العامة عند متابعة تنفيذ أي خطوات في هذا المجال. وقد لاحظ وفد بلادي أن عملية الإصلاح تجري كل سنة وفق أفكار خاصة أو لاندفاع أو تمسح دون وضع

رئاسة الجمعية العامة، الذي نادراً ما يُنال، تُبين تجربتنا أنه يجب علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نعد مكتب الرئيس على نحو مناسب ليتمكن من تلبية المطالب المطلوبة منه. يجب أن تتاح الموارد لمكتب الرئيس من الميزانية العادية، ويجب ألا يترك العبء ملقى على عاتق البلد الذي يتولى منصب الرئاسة. يجب أن توسع الذاكرة المؤسسية لتشمل القضايا الجوهرية ومناقشات وتوصيات دورات الجمعية العامة.

عمل معظم رؤساء الجمعية العامة السابقين لسنوات عديدة في الأمم المتحدة. وتولى بعضهم مناصب رفيعة في بلدانهم بعد أن عادوا إليها. وبالإضافة إلى ما يتمتع به هؤلاء الأفراد من مكانة على صعيد دولي، فإنهم يجلبون معهم، بصورة فردية وجماعية، قدراً كبيراً من المعرفة والخبرة المتعلقة بالقضايا المطروحة على الساحة الدولية. ومن المؤكد أنهم يستطيعون القيام بدور هام في تيسيرها. ونحن نرى أنه ينبغي للرؤساء السابقين للجمعية العامة أن يقوموا بدور ريادي في أفرقة عمل الجمعية وأن يعملوا في هيئات استشارية أو لجان تدرس مواضيع محددة يمكن أن تبت فيها الجمعية العامة. وهذا لا يرفع من قيمة المنصب فحسب، ولكنه يساهم أيضاً في زيادة التوعية بالعمل وبسلطة الجمعية العامة.

في الختام، اسمحوا لي أن أقول كلمة عن اللجنة الرابعة. من خلال اللجنة الرابعة أُنهي الاستعمار في العديد من بلداننا، ونتيجة لذلك نحن أعضاء في هذه المنظمة العظيمة. يجب تعزيز اللجنة باستعراض التقدم المحرز بالنسبة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، من بين أمور أخرى.

السيد العوضي (الكويت): إن وفد بلادي يضم صوته بالكامل إلى ما ورد في كلمة حركة عدم الانحياز التي ألقاها الممثل الدائم للجمهورية الجزائرية.

كما يود وفد بلادي أن يتقدم لكم بالشكر على الجهود المميزة التي تبذلونها والتي أثبت لنا إصراركم

إننا نناشد رئيس الجمعية العامة ومن سيخلفه وكذلك الأمانة العامة العمل على متابعة آراء الدول الأعضاء بدقة ومن ثم مساعدتها في بلورة جميع الأفكار المتفق عليها في مجال الإصلاح، وخاصة المقترحات المتصلة بطرق العمل والإجراءات بحيث يتم طرحها واعتمادها دون تأخير لتكون في النهاية رهينة لقضايا أخرى غير متفق عليها.

ويود وفد بلادي أن يقدم مقترحاته بشأن ما يلي: أولاً، يرى وفد بلادي أن من أهم الإجراءات التي بدأت الجمعية العامة بتطبيقها عقد مناقشات مشتركة للبنود المتشابهة، وإننا ندعو إلى ضرورة استمرار هذا النهج وعدم التوقف عنه، وخاصة في ما يتعلق ببنود جلسات الجمعية العامة هنا.

ثانياً، بالنسبة لمقترح ترشيد بنود الجمعية العامة من خلال طرحها على جدول الأعمال كل سنتين أو ثلاث سنوات أو إلغائها، فإن هذا المقترح يتسم بالحساسية، إلا أنه قابل للتطبيق إذا ما تم اتباع أسلوب يأخذ في الاعتبار الجوانب السياسية المرتبطة بهذه المسألة. وأهم ما يمكن القيام به في هذا المجال هو التشاور على مرحلتين، أولاًهما أن يقوم مكتب الجمعية العامة كل عام وقبل فترة كافية من بدء الدورة العادية للجمعية العامة بالتشاور مع الدولة أو الدول المعنية ببدء معين ترى أنه يمكن تأجيله إلى الدورات التالية أو أن هناك إمكانية لكي تتخذ الدولة المعنية إجراء بشأنه يصب في مجال الترشيح. أما المرحلة الثانية، فتتمثل في أن يقوم المكتب، بعد استكمال عملية التشاور، بطرح ورقة من رئيس الجمعية العامة يشير فيها إلى البنود التي تم الاتفاق مع الدول المعنية على ترشيحها. ونشدد هنا على مبدأين، وهما التشاور وموافقة الدول المعنية بهذه المسألة.

ثالثاً، يؤيد وفد بلادي مقترح رئيس الجمعية العامة بأن يتم تركيز المناقشات العامة في بداية دورة الجمعية العامة

مبادئ يتم العمل بموجبها عند كل دورة، وعلينا ألا نكرر أنفسنا وأفكارنا حول هذا الموضوع في كل دورة وأن يكون هدفنا في النهاية من وضع هذه المبادئ حماية المصلحة السياسية لكل طرف معني بهذه العملية. وفي ما يلي ملخص للمبادئ العامة والمقترحات المتعلقة بإجراءات العمل المطلوب أن نعمل بموجبها في الفترة المقبلة:

المبادئ العامة: أولاً، لا بد من الاتفاق على مبدأ الاستمرارية في عملية الإصلاح وترشيح الإجراءات بحيث لا تقتصر عملية الإصلاح على دورة معينة أو رئاسة معينة. كما أن مبدأ الاستمرارية يجب ألا يتأثر بنتائج الجهود التي تقوم بها سواء كانت إيجابية أو سلبية - بسبب عدم التوصل إلى أي تقدم في موضوع معين يتعلق بعملية الترشيح والإصلاح.

ثانياً، الاتفاق على أن عملية ترشيح وإصلاح إجراءات عمل الجمعية العامة لا ترتبط بالمسائل الفنية وحدها، بل إن مواضيعها تتعلق بأمور فنية وسياسية في غاية الحساسية، ويجب أن تؤخذ في الاعتبار هذه الأبعاد السياسية وهو الأمر الذي يجعلنا نكرر ما سبق أن طرحه وفدنا في بيان الكويت في الدورة الماضية حول ضرورة مراعاة الطبيعة السياسية لعمل الأمم المتحدة وبالتالي عدم جدوى اتباع أسلوب الإصلاح الذي تنتهجه مؤسسات القطاع الخاص.

ثالثاً، لا بد أن تتسم عملية الإصلاح بالشفافية الكاملة وأن يكون لكافة الدول الحق في معرفة جميع المقترحات المطروحة، وأن يتم الاستماع في المقابل إلى آرائها بشكل متساو، مع ضرورة مراعاة آراء الدول الصغيرة ذات الوفود القليلة العدد التي تجد صعوبة في متابعة اجتماعات الجمعية العامة ولجانها في كثير من الأحيان نظراً لكثرتها وتعارضها مع اجتماعات أخرى تعقد في نفس الوقت.

عبد الله بوعالي على الجهود التي يبذلها من أجل تنسيق مواقف حركة عدم الانحياز في هذا المجال.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن

التغيرات التي نشهدها اليوم في المجتمع الدولي كثيرة وتزداد دينامية. فنحن نواجه يوميا تحديات جديدة ومتنوعة. وبما أن تقدم العولمة قد دفعنا إلى عالم أكثر تكافلا، فإنه لا يسعنا إلا أن نسلم بفعالية الإطار المتعدد الأطراف والمستدام في مواجهة هذه التحديات. والأمم المتحدة، في اعتقادنا، هي أفضل أداة متوفرة للمجتمع الدولي.

إلا أن أهمية هذه الأداة تتوقف بشكل كامل، على قدرتها على إيصال رسالتها بفعالية إلى العالم الحقيقي. وهذا ينطبق، بشكل خاص، على قدرة الجمعية العامة على إسماع صوتها، حيث أنها أكثر الهيئات تمثيلا داخل الأمم المتحدة، من حيث كونها تضم جميع الدول الأعضاء. وينبغي للجمعية العامة أيضا أن تضطلع بدور رئيسي عندما يتخذ المجتمع الدولي قرارات تتبع السبل المشروعة الممكنة للعمل. هذا هو المنطلق الذي أود منه أن أؤكد على الأهمية التي يكتسبها سعينا الجدي إلى البحث عن السبل والوسائل التي من شأنها أن تجعل الجمعية العامة تستعيد الوضع الذي منحها إياه الميثاق والدور الذي حدده لها بوضوح إعلان الألفية.

إضافة إلى ذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تعزز قدرتها على الاستجابة لتحويل الأولويات. ويجب على الدول الأعضاء أن تعيد باستمرار تقييم مدى نجاحنا في تكريس وقتنا وطاقتنا ومواردنا للاستجابة لأولوياتنا العليا. بما يكفل الحصول على أفضل النتائج في إطار الموارد المحدودة المتاحة.

أولا، اسمحوا لي بأن أشير إلى بعض الأمور المتعلقة بإعادة تنشيط الجمعية العامة والتي نعتبرها ذات أهمية خاصة. ففي الواقع، استمر هذا الموضوع مطروحا على جدول أعمالنا منذ العام ١٩٩٠، وقد أجرينا بشأنه مناقشات

على موضوع معين، وهو نهج بدأت حركة عدم الانحياز اتباعه مؤخرا في مؤتمراتها التي تعقد على مستوى الوزراء والقمة، وأثبت جدواه.

رابعا، تدارس وفد بلادي مقترح رئيس الجمعية العامة بشأن جدولة مناقشات بنود الجمعية العامة، ويرى أنه مقترح جدير بالاهتمام سوف يخفف الكثير من الأعباء عن الدول ذات الوفود الصغيرة وعن الأمانة العامة إذا ما تم تطبيقه بشكل دقيق ومحكم. ونقترح في هذا المجال ألا يتم جدولة البنود بل جدولة اجتماعات اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة على مدار السنة، بحيث يتم عقد اجتماع كل لجنة في شهر أو مدة معينة من كل عام مع اتباع الأسلوب التقليدي في افتتاح كل دورة، وعقد المناقشات العامة في شهر أيلول/سبتمبر.

خامسا وأخيرا، يؤيد وفد بلادي مقترح تعزيز قدرات وإمكانيات مكتب الجمعية العامة، كما يؤيد في هذا المجال ما ورد في بيان الجزائر باسم حركة عدم الانحياز في هذا الشأن. وإننا نرى أنه يمكن تغذية مكتب الجمعية العامة من موظفي إدارة شؤون الجمعية العامة في الأمانة العامة أو خلق وحدة دائمة خاصة في الأمانة العامة يتفرغ موظفوها لمساعدة رؤساء الجمعية العامة في كل دورة.

في الختام، يؤكد وفد بلادي أن موضوع الإطار العام الذي اقترحتموه في ورقتكم لا بد أن يركز على مسألة الإجراءات وتحسين طرق العمل، لأن ذلك هو السبيل الذي سيؤدي إلى تحقيق الهدف الرئيسي من هذه العملية، وهو تعزيز دور الجمعية العامة وتفعيله وفقا لما نص عليه الميثاق. وإن وفد بلادي سيقدم أوجه التعاون كافة لضمان نجاح جهودكم من أجل تحقيق هذا الهدف في النهاية. كما لا يفوتني أن أعبر مرة أخرى عن شكرنا لممثل الجزائر السفير

نجعل مناقشاتنا في الجمعية العامة أكثر تفاعلا وأكثر تركيزا. لذلك يجب علينا أن نحيل انتباهنا إلى النظر في التدابير التي من شأنها أن تحسن أساليب عمل الجمعية العامة.

إن الحاجة إلى زيادة ترشيد جداول أعمال اللجان العامة واللجان الرئيسية تم التأكيد عليها بشكل متكرر في مناقشاتنا. قد يكون من المفيد النظر بجدية في طرح قانون يسمح لنا بتبسيط وتوحيد بنود جدول الأعمال فضلا عن القرارات. فمثلا، ينبغي أن تحذف من القائمة بنود جدول الأعمال التي ترجأ المناقشة بشأنها عددا من السنوات. وينبغي لنا أيضا أن نلقي نظرة ثاقبة على الطريقة التي يجري بها توزيع بنود جدول الأعمال على كل من اللجان الرئيسية، إذ يجب أن يكون هناك مجال واسع للترشيد في هذا المجال.

وفي سياق إصلاح جدول الأعمال، ما زلت أولي اهتماما خاصا لعمل اللجنة الثانية التي لا بد لها استنادا إلى القرار ٢٧٠/٥٧ بء، من التوصل إلى نتيجة حول هذا الموضوع بحلول نهاية الدورة الثامنة والخمسين. وقد أكدت على الطبيعة الراكدة لعمل اللجنة الثانية في البيان الذي قدمته أمام اللجنة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر.

إن دور اللجنة الثانية ما فتئ يزداد أهمية. ففي الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة، غالبا ما تترك المناقشات عالقة وسط مواجهات إيديولوجية بين المجموعات، دون إفساح المجال أمام المشاركين للتوصل حتى إلى تفاهم على أولويات عملهم. ومن أجل التوصل إلى نتائج ملموسة وإيجابية، يجب على جميع البلدان التي تشارك في تلك المحافل أن تزيد من بذل جهودها من أجل التوفيق بين مواقفها والعمل معا.

وينص القرار ٣٠١/٥٧ على أن الدورة العادية ستبدأ في الأسبوع الثالث من أيلول/سبتمبر. وهذا ينتج عنه ضغط كبير في الوقت بالنسبة للمناقشات في اللجان

متعددة من مختلف المنظورات. وأظن أن الوقت قد حان لكي نقوم بإجراء تقييم لنتائج تلك المناقشات ولنتوصل إلى نهج أكثر شمولية إزاء هذا الموضوع. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالمبادرات التي يتخذها رئيس الجمعية العامة.

نحن هنا اليوم لمناقشة أربعة بنود على جدول الأعمال في هذه المناقشة المشتركة. إنها فعلا خطوة رمزية هامة إلى الأمام في إطار سعيينا إلى تعزيز فعالية عملنا وذلك بتجميع البنود المترابطة. وأود أيضا أن أثني على الجهود التي بذلها الرئيس في ذلك الاتجاه.

وفي ما يتعلق بتدابير تعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها، نؤيد تدعيم مكتب الرئيس. فبغية ضمان عملية انتقال سلسة وبناء ذاكرة مؤسسية، ينبغي للأمانة العامة أن تعين شخصا أو شخصين من موظفيها الحاليين للعمل في ذلك المكتب. ومن الأفضل في رأينا تعيين خبير ذي دراية كاملة بجوهر عمل الجمعية العامة وأولوياته.

هذا العام، انتخبنا الرئيس في حزيران/يونيه، وهي خطوة إلى الأمام جديرة بالملاحظة، لكن فترة الثلاثة أشهر تبقى قصيرة في الاستعداد بالكامل لذلك العمل الهام. كذلك فإن فترة العام الواحد ما زالت إطارا زمنيا قصيرا للغاية في إنجاز كم كبير من العمل الجوهرية. لذلك، فإننا نقترح أن ننظر في إمكانية إعادة انتخاب الرئيس، بالإضافة إلى إمكانية انتخاب الرئيس من بين نواب الرئيس للعام السابق. ونحن أيضا مع الرأي القائل بأنه ينبغي للرئيس أن يزيد من تعزيز التنسيق مع ممثلي الهيئات الأخرى ذات الصلة، مثل اللجان الرئيسية، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومكتب الأمين العام، والمجموعات الإقليمية.

وينبغي للجمعية العامة أيضا أن تتحرى السبل المناسبة لتعزيز التعاون مع مجلس الأمن من خلال تعزيز الحوار معه. إلا أن من الضروري، من أجل تحقيق ذلك، أن

الرئيسية. فعلى اللجنة الثالثة، مثلاً أن تنظر في ما يصل إلى ٨٠ مشروع قرار في سبعة أسابيع، وهي مدة تقل أسبوعاً عن الوقت المخصص لهذا الغرض في سنة عادية. وإني أطلب من الدول الأعضاء أن تعيد النظر في هذا الموضوع وأن تتحلّى بالمرونة الكافية للعودة إلى الممارسة السابقة. وثمة موضوع آخر يستدعي النظر يتمثل في إمكانية توزيع دورات اللجان الرئيسية التي يجري حالياً عقدها بشكل مركز في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر، على مدى العام، كما اقترح الممثل الدائم لسنغافورة. ونحن ندعم هذا الإجراء.

والآن، أود أن أنتقل إلى المسائل المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها. ويسرنا أن نلاحظ أنه يجري بثبات، منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار ٣٠٠/٥٧، تنفيذ الإجراءات التي نص عليها هذا القرار، وهو ما أشار إليه تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/58/351. وفي مشروع برنامج الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، يولي الأمين العام أهمية خاصة لإعادة توزيع الموارد ويقترح إنهاء ٩١٢ ناجحاً. وفيما نشيد بجهوده، فإننا ندعو إلى اعتماد ميزانية أصغر وأكثر ترشيداً من خلال تحديد أولويات أكثر صرامة للأنشطة والمضي في إعادة توزيع الموارد بعيداً عن الأنشطة التي تتسم بطابع أكثر تقادماً من أجل الحصول على أفضل النتائج من خلال مواردنا المالية المحدودة.

وفي سياق آخر، ينبغي أن تأخذ عملية الإصلاح في الحسبان المزيد من المنظورات الاستراتيجية الطويلة الأجل. وتتصل هذه المسألة بالطريقة التي نضع بها أطر عمل متعددة الأطراف ودائمة ومحافظة على تلك الأطر التي تمكننا من معالجة المشاكل الحقيقية التي يواجهها المجتمع الدولي.

فأولاً، وفي ما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن، نعرب عن أسفنا لأن المناقشات التي أجراها الفريق العامل

كما أننا نثمن المبادرات الملموسة التي اتخذت منذ العام الماضي في ما يتعلق بإعادة هيكلة إدارة شؤون الإعلام والتدابير المتخذة من أجل تعزيز فعالية نواتج الإدارة وأنشطتها الإعلامية، بما في ذلك تعزيز خدمات الاتصالات الاستراتيجية. وأود أن أشجع الأمين العام على مواصلة هذه

وفي مشروع برنامج الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، يولي الأمين العام أهمية خاصة لإعادة توزيع الموارد ويقترح إنهاء ٩١٢ ناجحاً. وفيما نشيد بجهوده، فإننا ندعو إلى اعتماد ميزانية أصغر وأكثر ترشيداً من خلال تحديد أولويات أكثر صرامة للأنشطة والمضي في إعادة توزيع الموارد بعيداً عن الأنشطة التي تتسم بطابع أكثر تقادماً من أجل الحصول على أفضل النتائج من خلال مواردنا المالية المحدودة.

كما أننا نثمن المبادرات الملموسة التي اتخذت منذ العام الماضي في ما يتعلق بإعادة هيكلة إدارة شؤون الإعلام والتدابير المتخذة من أجل تعزيز فعالية نواتج الإدارة وأنشطتها الإعلامية، بما في ذلك تعزيز خدمات الاتصالات الاستراتيجية. وأود أن أشجع الأمين العام على مواصلة هذه

كما أننا نثمن المبادرات الملموسة التي اتخذت منذ العام الماضي في ما يتعلق بإعادة هيكلة إدارة شؤون الإعلام والتدابير المتخذة من أجل تعزيز فعالية نواتج الإدارة وأنشطتها الإعلامية، بما في ذلك تعزيز خدمات الاتصالات الاستراتيجية. وأود أن أشجع الأمين العام على مواصلة هذه

وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي، في وقت ملائم، تحقيق التوازن في جدول الأنصبة المقررة وجعله أكثر إنصافاً، بما يتفق مع الأداء الاقتصادي الفعلي لكل بلد، ومركزه ومستوى مسؤوليته في الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، نلاحظ أن تحقيق التوزيع الجغرافي المنصف بين الدول الأعضاء في ما يتعلق بعدد موظفي كل منها في الأمانة العامة كان ينبغي أن يتم فترة طويلة. ولا بد من إيلاء الأولوية لتصحيح ظاهرة النقص في التمثيل.

ومع أن نشر عمليات حفظ السلام ينبغي أن ينفذ وفقاً للظروف المحيطة بكل حالة على حدة. فإننا نعتقد أيضاً أنه ينبغي الإبقاء على عبء ميزانية هذه العمليات عند مستوى معقول بالنسبة للدول الأعضاء. ولا بد من العناية بصفة خاصة بضمان الشفافية - ولا سيما إزاء المساهمين الماليين الرئيسيين - عند اتخاذ قرارات بإنشاء وإعادة تصميم عمليات حفظ السلام. وينبغي تطوير شكل من أشكال الحوار مع أولئك المساهمين.

وأخيراً، فإن المعايير الأربعة الشهيرة التي طرحها ممثل سنغافورة السيد محبوباني، تسري لا على مجلس الأمن فحسب، بل وعلى الجمعية العامة والأمم المتحدة بأسرها. ولا بد من أن نثابر على رصد أدائنا وأن نسأل أنفسنا عما إذا كنا ندير قضايانا بنجاح، وأن ندخل تحسينات على المسائل الإجرائية وأساليب العمل، وأن نتحلى بالشفافية والصراحة في ما بيننا وأن نعزز مصداقتنا وهيبتنا لدى المجتمع الدولي. فالإصلاح عملية مستمرة تتطلب منا التحلي بالإخلاص ومواصلة بذل الجهود. واليابان على استعداد لبذل قصارى جهودها لتقديم مساهمة ذات شأن في هذه العملية.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إن هذه المناقشة بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة وتنشيط

الذي أنشأته الجمعية العامة قبل ١٠ سنوات لم تحرز بعد أي تقدم ذي شأن ولم توجد سبيلاً إلى الخروج من المأزق.

ولقد اقترح الأمين العام بأن نحدد سنة ٢٠٠٥ موعداً نهائياً للوصول إلى اتفاق بشأن التغييرات التي يتعين إدخالها على مؤسساتنا الدولية. وتنظر اليابان إلى هذا الاقتراح نظرة بالغة الحدية وتعتقد أنه ينبغي آنذاك اتخاذ قرار سياسي في إطار اجتماع يعقد على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات بشأن إصلاح الأمم المتحدة، وبصفة خاصة إصلاح مجلس الأمن، وفقاً لما اقترحه وزير خارجيتنا أثناء المناقشة العامة.

وتؤيد اليابان أيضاً مبادرة الأمين العام الرامية إلى إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة. وسوف نتابع هذه التطورات باهتمام كبير. وتعزم اليابان تقديم أكبر مساهمة ممكنة في هذه المبادرة.

وبغية تعزيز شرعية وفعالية مجلس الأمن، يتعين إضافة أعضاء دائمين جدد يكونون قادرين بل ومستعدين لتحمل مسؤولية عالمية. وقد عبرت اليابان مراراً وتكراراً عن نيتها مواصلة العمل بنشاط من أجل تحقيق إصلاح مجلس الأمن، وهي ترغب في تحمل قدراً أكبر من المسؤولية بصفتها عضواً دائماً في المجلس بعد إصلاحه.

وعندما نتكلم عن الإصلاح الحقيقي للأمم المتحدة، نعبر عن اقتناعنا الراسخ بأن هذا الإصلاح يجب أن يفضي إلى نظام حكم عالمي يوفر الشرعية والعدالة لكل عضو من الأعضاء. فما لم تُسد العدالة على نطاق واسع بين الدول الأعضاء لن يكون لدينا أمل في إدارة الأمم المتحدة بطريقة سليمة. وتعتقد اليابان أنه ينبغي أن نركز اهتمامنا على تحقيق تقاسم الأعباء في ما بين الدول الأعضاء بصورة ملائمة ومنصفة.

الجمعية العامة تعد هامة وأساسية، فضلا عن انعقادها في الوقت المناسب. ومن الضروري أن تواصل كل مؤسسة تجديد ذاتها لتظل ذات صلة وكفاءة وفعالية. وفي الوقت الحاضر، يسلم أشد نقاد المنظمة أنفسهم بأهميتها في حال أريد التصدي للتحديات القديمة والجديدة التي تواجه المجتمع الدولي.

ولقد بين الأمين العام هذه التحديات في الملاحظات الاستهلاكية التي أدلى بها عند افتتاح المناقشة العامة في الجمعية العامة في الشهر الماضي. وقد جاء طلبه إجراء استعراض وإصلاح مؤسسين في حينه. وإننا نرحب بمبادرته الرامية إلى إنشاء فريق من الشخصيات البارزة يجري مداولات ويقدم إليه توصيات لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. ونحن على ثقة من أن تكوين وعمل تلك الشخصيات البارزة سيظهران الطائفة الواسعة من الآراء والنهج القائمة في هذه الجمعية بشأن الإصلاح.

ولقد ناقشت الجمعية العامة مؤخرا موضوع مجلس الأمن، ولن أكرر آرائنا بشأن هذه القضية. لكن من الضروري، في سياق إصلاح الأمم المتحدة، أن نستعري الانتباه إلى الاعتبارات التالية: أولا، يقوم مجلس الأمن تدريجيا بتوسيع نطاق مسؤولياته بما يتجاوز الدور - الدور المحوري - الذي أناطه به الميثاق لكي يتصدى للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ومن الأمثلة الدالة على ذلك في الوقت الراهن ما يبذل من جهود جديدة لإناطة المجلس بمسؤوليات عن مكافحة انتشار الأسلحة في الوقت الذي يجري فيه تجاهل أهداف نزع السلاح.

ثانيا، تفتقر مداولات المجلس إلى الشفافية والصرامة. ويتناقض ذلك مع المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. ولا بد من تغيير تقليد اللامشفافية هذا الذي يتسم به المجلس. ويعود للجمعية شأن الإصرار على هذا التغيير، هنا وفي العواصم المعنية.

وفي حين أن النقد الذي يتناول عيوب مجلس الأمن لا يلقي صدى كبيرا، تتعرض هذه الجمعية في أغلب الأحيان لتقييمات حادة. وما انعدام الكفاءة والفعالية والصلة بالواقع سوى صفات توصف بها الجمعية العامة في أغلب الأحيان. إن هذه التقييمات الحادة تتجاهل التاريخ والسياسات الدولية. فقد سجلت الجمعية العامة إنجازات رائعة وتاريخية كثيرة، وقامت بدور رائد في مساعدة الشعوب الراححة تحت نير الاستعمار على تحرير أنفسها من خلال ممارسة الحق في

الجمعية العامة تعد هامة وأساسية، فضلا عن انعقادها في الوقت المناسب. ومن الضروري أن تواصل كل مؤسسة تجديد ذاتها لتظل ذات صلة وكفاءة وفعالية. وفي الوقت الحاضر، يسلم أشد نقاد المنظمة أنفسهم بأهميتها في حال أريد التصدي للتحديات القديمة والجديدة التي تواجه المجتمع الدولي.

ولقد بين الأمين العام هذه التحديات في الملاحظات الاستهلاكية التي أدلى بها عند افتتاح المناقشة العامة في الجمعية العامة في الشهر الماضي. وقد جاء طلبه إجراء استعراض وإصلاح مؤسسين في حينه. وإننا نرحب بمبادرته الرامية إلى إنشاء فريق من الشخصيات البارزة يجري مداولات ويقدم إليه توصيات لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. ونحن على ثقة من أن تكوين وعمل تلك الشخصيات البارزة سيظهران الطائفة الواسعة من الآراء والنهج القائمة في هذه الجمعية بشأن الإصلاح.

ويعكس البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر النهج العام لحركة عدم الانحياز وتعرب باكستان عن موافقتها على هذا النهج.

ونعرب عن الشكر للسيدة فريشيت نائبة الأمين العام على بيانها وعلى جهودها المخلصة الرامية إلى صون وتعزيز الحيوية المؤسسية للأمم المتحدة.

وتعرب باكستان عن تقديرها الكبير لنشاط رئيس الجمعية العامة الذي كرس نفسه لتعزيز عملية الإصلاح. وتقدم ورقته غير الرسمية المؤرخة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر إطارا وإرشادا بالغى القيمة لعملنا بشأن تنشيط الجمعية العامة.

ولا بد لنا من أن نبدأ بالتسليم بأنه تم بفضل الجهود ذات المغزى التي دأب على بذلها الأمين العام السيد كوفي عنان، إحراز تقدم كبير منذ عام ١٩٩٧ بصدد تحسين أداء

وستحرم الأغلبية من أن يكون لها رأي في معظم القضايا الهامة. وهي بذلك تزيد من عدم المساواة داخل الأمم المتحدة، وتحيل الجمعية العامة إلى أداة للموافقة دون نقاش.

ولا يعني ذلك أنه ينبغي عدم إجراء أي تحسينات إجرائية في عمل الجمعية العامة. فلقد قدم عدد من الاقتراحات المفيدة الجديرة بالدراسة.

أولاً، إن ترشيح جدول أعمال الجمعية هدف مستصوب. إذ يمكن دمج البنود المتشابهة. كما يمكن تجميع البنود ذات الصلة. وبعض البنود التي لم تعد تهم أي دولة عضو يمكن شطبها. والعديد من البنود قيد المناقشة في الجلسات العامة حالياً يمكن إحالتها إلى لجنة رئيسية أو أخرى. وفي الوقت نفسه، يجب أن يبقى جدول الأعمال مفتوحاً لإدراج ما قد يطرأ من قضايا. ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن ترشيح جدول الأعمال ممارسة سياسية أساساً. وعلينا أن نحدد بداية من سيستعرض ويقدم التوصيات بشأن ترشيح جدول الأعمال - المكتب أم أصدقاء الرئيس أم فريق ينشأ خصيصاً لهذا الغرض. وينبغي أن تجرى المناقشات بالتشاور مع الدول ذات الاهتمام ببنود معينة. كما أن أية معايير قد يسترشد بها في تلك القرارات ينبغي تطبيقها على نحو عادل.

ثانياً، يمكن للجمعية العامة أن تفعل الكثير من أجل تحسين محتوى قراراتها. وعلينا أن نحاول جعل القرارات أقصر، على الأقل بالنسبة للبنود التي سبق النظر فيها. كما يمكن المطالبة بتقديم مشاريع القرارات بشأن البنود القديمة وتعميمها قبل بضعة أيام من النظر في البند، كيما يتسنى تركيز المناقشة على مشروع القرار بدلاً من أن تصبح تكراراً للآراء العامة. أما بالنسبة للقضايا الجديدة، فقد يكون من الضروري أن تُجرى مناقشات بشأنها قبل صياغة القرارات.

تقرير المصير. وقدمت الجمعية العامة مساهمات هائلة في تطوير القانون الدولي والمعايير الدولية. وعالجت قضايا السلام والأمن، وعارضت العدوان واستخدام القوة كلما أصيب مجلس الأمن بالشلل بسبب استخدام الأطراف المتباينة المواقف لحق النقض. كما أنشأت مؤسسات للتعاون الدولي في ميادين حيوية وعقدت مؤتمرات لحشد المجتمع الدولي بشأن قضايا ذات أولوية على الصعيد العالمي.

ولا عجب إذن أن يكون جدول أعمال الجمعية العامة طويلاً ومثقلاً في أغلب الأحيان بالبنود. فكل دولة عضو في الأمم المتحدة تتمتع بالحق السيادي والديمقراطي في أن تعرض على الجمعية العامة ما تواجهه من صعوبات وما يكتلجها من يأس، وما يراودها من أفكار ومبادرات.

إن جدول أعمالنا كان أقصر مما هو عليه الآن لو أن المشاكل والقضايا التي تعرض على الجمعية العامة كانت تلقى حلاً سريعاً. وما الترويج لانعدام صلة الجمعية العامة بالواقع سوى انعكاس لأوضاع قائمة فرضت عليها فرضاً. إن إحالة النظر في معظم القضايا الساخنة في عصرنا - أي الإرهاب وعدم الانتشار النووي ونزع السلاح - إلى مجلس الأمن أمر يسلب القدرة السياسية من الجمعية العامة. وتعزيز دور الجمعية عمل سياسي، وليس ممارسة إجرائية.

ومن المؤسف، أن بعض الدول رغم الإقرار باحترام مبادئ المساواة في السيادة، تؤيد الاقتراحات الداعية إلى إنشاء المزيد من الهيئات ذات العضوية المقيدة - مثل إنشاء لجنة تنفيذية، أو لجنة توجيهية، أو غير ذلك من الأفرقة المختارة ذات الامتيازات - داخل الجمعية العامة، بدعوى تعزيز كفاءتها وفعاليتها. وهذه الهيئات ربما تستطيع، مثل مجلس الأمن، أن تتخذ القرارات بشكل أسرع، بل وربما أوضح، غير أنها ستفتقر إلى العالمية والشرعية.

لقد أولينا اهتماما كبيرا أيضا لإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإنعاشه. ولا يمكن أن يتحقق ذلك بمجرد تغيير اسم المجلس. فإذا أنشأنا مجلسا للأمن الاقتصادي والاجتماعي، هل سيفوض بالنظر في القضايا الخيرية المتعلقة بإدارة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية واتخاذ القرارات بشأنها؟ وهل ستكون قراراته ملزمة للدول الأعضاء مثل مجلس الأمن، وبالتالي يتعين أن تنفذها الدول الأعضاء؟ في رأينا أنه ربما يكون من الأجدى أن نركز على السبل والوسائل الكفيلة بالاضطلاع بالمسؤولية المناطة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب الميثاق والقرارات المتخذة مؤخراً فيما يتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين لنتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية.

وفضلاً عن مسألة الإرادة السياسية، لا يمكن أن تنفذ قرارات الدول الأعضاء إن لم توفر الموارد الكافية. ومن المفارقات، أن التقدير لا يمارس إلا عندما يتعلق الأمر بتمويل عمليات الأمم المتحدة وإجراءاتها. وعلينا أن نعيد النظر في المبررات السياسية والأخلاقية لتقييد الأمم المتحدة بمعدل نمو صفر. وينبغي أن يواكب إصلاح الأمم المتحدة التزام سياسي من جانب الدول كافة بتمويل أنشطة الأمم المتحدة التي يوافق عليها.

وتعتقد باكستان أن إصلاح ميزانية الأمم المتحدة وعمليات وضع الميزانية سيعزز هذه المنظمة. وبالنسبة لنا، فإن النتيجة النهائية هي الأهم. ونحن نؤيد أي صيغة تمكن المنظمة بشكل أفضل من إنجاز ولاياتها وتكفل مواكبة الموارد للأنشطة ذات الأولوية للمنظمة.

ومع ذلك، ينبغي أن نعيد النظر بدقة في بعض الآثار العامة التي قد تترتب على أي تغيير في عملية إعداد الميزانية.

أولاً، إن أردنا تغيير شكل الخطة المتوسطة الأجل ودور لجنة البرامج والتنسيق، فما هي الآلية التي ستكفل

ثالثاً، إن اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة قد كونت ثقافتها الخاصة الراسخة. وثمة حاجة إلى مواءمة عملها. كما أن هناك حاجة إلى تحقيق الاتساق في عملية صنع القرارات في اللجان المختلفة. إذ أن بعض تلك اللجان يعمل على أساس قاعدة التوافق في الآراء. وبعضها يلجأ إلى التصويت كقاعدة، وإن كان البعض الآخر يطبق خليطاً من الممارسات.

رابعاً، إن عقد جلسات المناقشة العامة واللجان الرئيسية الست بشكل متوازٍ أمر يتجاوز قدرة معظم الوفود الصغيرة الحجم. كما أنه يرهق خدمات المؤتمرات. ولا يستطيع الممثلون الدائمون تكريس الاهتمام الكافي لجميع القضايا. وكما اقترح كثيرون من على هذه المنصة، لا بد من النظر بجدية في عقد اجتماعات اللجان بصورة متتالية، على مدار الفترة من أول كانون الثاني/يناير حتى منتصف أيلول/سبتمبر. ويمكن الموافقة جماعياً على نتائج أعمال اللجان أثناء الجلسات العامة عندما تنعقد المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر.

وإدارة الجلسات العامة واللجان الرئيسية على مدار العام ينبغي أن تناط برئيس الجمعية العامة. وبغية تمكينه من الاضطلاع بتلك المسؤوليات، يبدو من الضروري تعزيز السلطات التنفيذية للرئيس.

وثمة جانب آخر بالغ الأهمية يتمثل في التعاون بين الجمعية والهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فزيادة التلاحم في أعمال الهيئات الثلاث من شأنها تحقيق الاتساق في أعمالنا. وفي هذا السياق، اقترح وفدي فكرة إنشاء لجان مشتركة يتم اختيار أعضائها من الهيئات الثلاث الرئيسية بغية التصدي للأزمات المعقدة.

المداولات بين جميع الدول الأعضاء ولمشاركة هذه الدول في التعاون بشأن طائفة واسعة من المسائل على الصعيد العالمي. صحيح إن الجمعية العامة كثيرا ما تعتمد قرارات لا تستند إلا على الحد المشترك الأدنى، لكن أهمية قراراتها تنشأ بشكل أكبر من طابعها الشرعي والشامل للجميع. وبالتالي، نظرا للموقع المحوري للجمعية العامة، من الضروري بقدر كبير التفكير والتصرف بصورة أكثر فعالية، بهدف تحقيق تغييرات مناسبة وضرورية في طريقة عملها.

وفي إنجاز تلك المهمة، يرى وفدي أن هناك ميزة في تجميع المسائل المتعلقة بالتنشيط في مجموعتين - المجموعة الأولى بشأن تعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها والمجموعة الثانية بشأن تحسين أساليب عمل الجمعية. ولا شك أن هاتين المجموعتين مترابطتان. وإذا أظهرت الدول الأعضاء التزامها السياسي بتعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها، فإننا نؤمن بأن أساليب عملها ستحظى بأهمية أكبر كما يمكن معالجتها بصورة أيسر بكثير. وفي رأينا أن السعي إلى ضمان نهج أكثر توازنا وشمولا لتلك المسألة الدقيقة يقتضي عدم تجاهل هذا التسلسل.

ويمكن اتباع نفس المسلك فيما يتعلق بإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي غضون ذلك، نواجه مجموعة صعبة من المشاكل حينما يتعلق الأمر بعمل مجلس الأمن والمؤسسات المالية الدولية. ونتفق مع الأمين العام على أنه قد يمكن التوصل إلى اتخاذ القرارات بشكل أسهل في هذه الهيئات، وأنه في بعض الحالات قد يكون لها تأثير حاسم في الأحداث التي تقع في العالم. ولكن الصعوبة فيما يتعلق بتلك القرارات هي أنها تعتبر أقل شرعية في نظر العديد من الدول، وخاصة في العالم النامي، الذي يشعر بأن آرائه ومصالحه لا تؤخذ في الاعتبار بشكل كاف في عملية اتخاذ القرار.

الدول الأعضاء من خلالها ترجمة جميع الولايات إلى برامج قابلة للتنفيذ وتوفير الموارد المناسبة لها؟

ثانيا، كيف يمكننا أن نعالج ترتيب الأولويات، وهي مهمة تقع الآن على عاتق لجنة البرامج والتنسيق؟ ثالثا، ما هو دور الخطة المتوسطة الأجل ومن سيضع إطارها ويقوم باستعراضها؟ وإذا ما ألغيت وحل محلها إطار استراتيجي، كما تقترح وحدة التنشيط المشتركة، فأأي هيئة حكومية دولية ستتولى وضع الإطار واستعراضه؟

إننا نتطلع إلى مناقشة موضوعية وبناءة بشأن هذا البند الهام، الذي ينطوي على آثار بعيدة على مستقبل منظمتنا، بل والعلاقات بين الدول. ونؤكد للرئيس كامل تعاون الوفد الباكستاني من أجل التوصل إلى قرارات بناءة ومقبولة بوجه عام لتقوية الأمم المتحدة وتنشيط الجمعية العامة.

السيد فدايفرد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن امتناني

للأمين العام على سعيه لإصلاح الأمم المتحدة. وأثني أيضا على تقاريره عن الجوانب المختلفة لعملية إصلاح الأمم المتحدة وعلى اقتراحاته من أجل تبسيط عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية.

ولا يفوتني أن أعرب عن تأييد وفدي للجهود التي يبذلها الرئيس بهدف تنشيط الجمعية العامة، وإننا نقدر الورقة الغفل التي عممها. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به سفير الجزائر بصفته منسقا للفريق العامل لحركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به سفير المغرب نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تمثل الجمعية العامة مبدأ المساواة في السيادة فيما بين الدول الأعضاء، وتستطيع أن تجمع بين ممثليها على قدم المساواة. وهي على هذا النحو توفر فرصة فريدة لإجراء

والجلسات. إننا نؤيد العمليات التشاورية بين الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورؤساء اللجان الرئيسية بغية إعداد تقارير موحدة عن المواضيع ذات الصلة، استنادا إلى قرارات اللجان الرئيسية، باعتبار ذلك وسيلة لتيسير المناقشة ولتقليص الوثائق، مع الحفاظ على التوازن بين مختلف المسائل.

ونؤيد الجهود المكثفة الرامية إلى تبسيط وتحسين عملية تخطيط البرامج والميزنة في الأمم المتحدة. وقد اختصرت وثيقة الميزانية نفسها كما تجرى محاولات لربط الأنشطة بالأولويات. ومن المأمول أن تساعد هذه التغييرات، بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية وجودة المعلومات الواردة في وثيقة الميزانية، الدول الأعضاء في مناقشتها الحكومية الدولية.

وكما طلب في القرار ٣٠٠/٥٧، قدم الأمين العام مؤخرا اقتراحا أكثر تفصيلا بشأن خطة متوسطة الأجل أقصر وأكثر طابعا استراتيجيا، ومرتبطة بمخطط الميزانية ونظام معزز للتقييم والرصد. كما جرى أيضا توضيح الاقتراح المتعلق بإجراء استعراض حكومي دولي للخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية. وإذ نتطلع إلى دراسة جميع تفاصيل هذه الاقتراحات الجوهرية، بالإضافة إلى استعراض الجوانب الأخرى لعملية تخطيط البرامج والميزنة، فإننا نشدد على أن نتائج هذه الممارسة الشاملة ينبغي أن تسهم في نهاية المطاف في تعزيز المشاركة الحكومية الدولية الفعالة في جميع مراحل العملية من أجل ضمان تحقيق أفضل النتائج من خلال التنفيذ الفعال للولايات.

وبغية تحديد أولويات وإبرازها بشكل أفضل في البرامج والأنشطة، نحتاج إلى ضمان إدماج كل الولايات الحكومية الدولية في الخطة المتوسطة الأجل بوصفها الوجه الاستراتيجي الأساسي للمنظمة. وينبغي استمرار بناء تخطيط البرامج على الولايات التشريعية، باعتبارها عامل التحديد في

ويسرنا أن الدول الأعضاء تمكنت، بعد عملية طويلة من التفاوض خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، من اعتماد قرار بتوافق الآراء بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة. وبغض النظر عما ينطوي عليه هذا من تعقيدات، فإننا نأمل أن يمكن هذا الإنجاز الأمم المتحدة، ولا سيما اثنين من أجهزتها الرئيسية - الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - من الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية من خلال التنظيم الكفء لعملهما، تمشيا مع أولويات المجتمع الدولي. وفي رأينا، أن ذلك لا يمكن أن يحصل بمعزل من القرارات الماضية ذات الصلة للجمعية العامة والمناقشة الجارية بشأن إصلاح الأمم المتحدة والحاجة إلى التفكير مليا في منظورات الاقتصاد الكلي وتعزيز المسائل الإنمائية في عمل اللجان الرئيسية للجمعية العامة.

ويقدر وفدي أيضا تقرير الأمين العام عن استعراض التعاون التقني في الأمم المتحدة (A/58/382). ويمكننا أن نوافق على استخلاصاته وتوصياته، وخاصة التوصية التي تطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء استعراض لبعض المسائل الرئيسية التي يمكن تحسين تقسيم العمل بشأنها. وقد جرى التشديد في العديد من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على التعاون والتنسيق وزيادة التفاعل بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بغية زيادة التكامل وتقسيم العمل بشكل أفضل. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لذلك التعاون تعزيز الترتيبات الموجودة لدعم البلدان النامية والبناء عليها، وفقا لأولويات هذه البلدان و، من نافلة القول، في ظل قيادة الحكومة الوطنية لتحقيق المزيد من الكفاءة والتأثير.

وقد نوه وفدي بالجهود الرامية إلى توحيد المطبوعات والتقارير، فضلا عن تخطيط وإدارة المؤتمرات

الوحيدة لتحقيق مطامح الدول الأعضاء، خاصة البلدان النامية.

ختاماً، نشاطر الأمين العام رأيه في أن أحداث العام الماضي عززت قوله إن

”الحاجة إلى مؤسسة متعددة الأطراف فعالة - ومكرسة لخدمة البشرية في مجموعها - لم يكن الشعور بما بهذه الحدة على الإطلاق عما هو عليه في العصر الحالي للعولمة“. (A/57/387، الفقرة ٢)

ووفدي بدوره يعيد التأكيد على استعداداته للمشاركة النشطة في تحقيق هذا المطلب والتزامه بذلك.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):
يؤيد وفدي بيان الممثل الدائم للجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

أثناء مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠، قام أكبر عدد اجتمع من رؤساء الدول والحكومات في الأمم المتحدة على الإطلاق بإعادة التأكيد على

”المركز الأساسي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة“. (القرار ٢/٥٥، الفقرة ٣٠)

وطالبوا بتعزيزها حتى تؤدي ذلك الدور بفعالية. ونود أن نسهم بثلاثة مقترحات محددة بشأن الكيفية التي يمكن بها تنفيذ هذه الولاية.

ترحب جنوب أفريقيا بعزم الأمين العام على تعيين فريق رفيع المستوى يُنتظر منه أن يستعرض فعالية وتماسك وتوازن الأدوار بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية. ونحن ملتزمون بإصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أننا مهتمون بإعادة

هذا الصدد، وبالتالي، لا يمكن أن تشكل الموارد الأساس لوضع الأولويات. بل ينبغي للجهود الرامية إلى دعم التلاحم القائم بين عمليتي التخطيط والميزنة أن تعزز ربط اعتمادات الميزانية بالأولويات. وفي هذا الصدد، من الضروري للغاية زيادة تخصيص الموارد للمجالات التي يمكنها أن تسهم في تضيق الفجوة الاقتصادية المتزايدة بين الشمال والجنوب. وهناك حجج قوية بأن التمادي في تجاهل هذه الحقائق يشكل تهديدات خطيرة للسلام والأمن في العالم.

إن إصلاح الجمعية العامة ولجانها الرئيسية ليس ضرورة فحسب، بل هو واجب، من أجل إعادة بناء المنظمة لكي تصبح مؤسسة دولية ديناميكية في عصر العولمة. وهو وسيلة لتحقيق هدف تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة عالمية فعالة، على استعداد للتصدي للتحديات المعاصرة. وسيكون الهدف الرئيسي تعزيز طاقات وقدرات الآلية المتعددة الأطراف للعمل الجماعي في الاستجابة للمطالب والشواغل العالمية. وبالتالي، ينبغي أن تمتنع الاقتراحات المتعلقة بالإصلاح من اعتماد نهج انتقائية وأن تقدم عوضاً عن ذلك حلولاً تمكن الأمم المتحدة في تنفيذ الأولويات التي حددها الدول الأعضاء.

ويمكن للفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة الذي اقترحه الأمين العام أن يقدم إسهاماً في هذه المداولات إذا كانت عضويته تمثل طابعاً دولياً وتمثل الآراء المتنوعة السائدة في إطار المنظمة.

ونحن نتفق مع الأمين العام على أن الدول الأعضاء وحدها هي التي تستطيع اتخاذ قرارات حاسمة وواضحة بشأن توصيات الفريق. ولذلك ينبغي لولاية هذا الفريق أن تركز على العملية الحكومية الدولية لصنع القرار في الأمم المتحدة. ويمكن أيضاً إدراج النظر في الإصلاح المؤسسي في برنامج عمل الفريق كملجأ أخير إذا كانت هذه هي الطريقة

حقاً إن نظامنا الداخلي لا يقصر الجلسات العامة للجمعية العامة على الفترة بين أيلول/سبتمبر وعشية عيد الميلاد. ويعلم وفدي أن لجنة خاصة أنشئت في عام ١٩٧١ لم توافق على اقتراح يرمي إلى تقسيم دورة الجمعية العامة إلى جزأين. ولكن منذ ذلك الحين زاد عدد أعضاء الأمم المتحدة واتسع جدول أعمالها بدرجة هائلة. والجمعية العامة تجتمع من أيلول/سبتمبر من كل عام إلى أيلول/سبتمبر من العام التالي. ولكن لن نكون صادقين إذا لم نعترف بأن الاهتمام الحقيقي يُولى للقضايا التي يُنظر فيها من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر، وهو السبب في أننا جميعاً نحتاج إلى تقديم قراراتنا خلال هذه الفترة.

ولذا نحن نتفق مع الفريق العامل المعني بتنشيط الجمعية العامة والتابع لحركة عدم الانحياز على أنه ينبغي لنا أن ننظر في تقسيم دورات الجمعية العامة إلى جزأين. ونعتقد أن الدول الأعضاء تستطيع بسهولة تخصيص دورة عامة ثانية للجمعية العامة تُعقد في الأسابيع والأشهر اللاحقة لعشية عيد الميلاد وقبل شهر أيلول/سبتمبر التالي. وخارج هاتين الدورتين العامين المخصصتين، تظل الجمعية العامة متاحة للانعقاد في جلسات عامة ولتناول أية قضايا طارئة قد تستجد.

وثمة حقيقة أخرى نواجهها هي أن أكثر من ٨٠ في المائة من بعثاتنا يعمل بها أقل من ١٠ مسؤولين، بمن فيهم موظفو الإدارة والمكتب. ولذلك، عندما نبرمج بصورة متزامنة الجلسات العامة للجمعية العامة واللجان الرئيسية - كما نفعل بعد ظهر اليوم - ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وحتى المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات، فإننا بأنفسنا نجعل من المستحيل لأغلبية أعضاء الأمم المتحدة أن يشاركون في أعمال المنظمة، مثل الأعمال التي نقوم بها في هذه اللحظة. ونتيجة لذلك، يثير

تحديد علاقة منظومة الأمم المتحدة مع مؤسسات بريتون وودز، بما فيها منظمة التجارة العالمية. ولكننا نود في هذه المناقشة أن نطرح مقترحات محددة بشأن تنشيط الجمعية العامة فقط.

إننا نتفق تماماً على إطار العمل الذي اقترحه الرئيس، والذي سينظر في مسألة تنشيط وإصلاح الجمعية العامة في مجموعتين. تتعلق المجموعة الأولى بتعزيز سلطة ودور الجمعية العامة، وتتعلق الثانية بتحسين أساليب عمل الجمعية العامة. ونحن نعتقد أن هاتين القضيتين مترابطتان ويجب تناولهما بأسلوب شامل ومتسق.

بصراحة، أصبحت آلية هذه الجمعية مرهقة ومثقلة بالأعباء ولديها جدول أعمال يتزايد دوماً. ولا تسمح أساليب عملها بالمرونة اللازمة لمعالجة جدول الأعمال العالمي المتغير دائماً. وتحتاج الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين إلى قيادة يتاح لها المجال لتكون استباقية ومبتكرة وغير مقيدة بالإجراءات التي وضعت لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولذا لا يكفي أن نأسف على افتقار الجمعية العامة للسلطة وعلى تناقص دورها مقارنة بدور مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى. إننا نتحمل المسؤولية الرسمية عن إعادة الجمعية العامة إلى ما كانت عليه باعتبارها الهيئة الرئيسية للتداول وصنع السياسات في الأمم المتحدة من خلال معالجة أسباب تآكل سلطتها.

ولا بد أن تعترف الدول الأعضاء بأنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، معالجة أكثر من ١٧٠ قراراً في دورة عامة تدوم ١٣ أسبوعاً فقط. فرغم كل شيء، ربما لا تكون هناك سوى بضعة برلمانات لبعض الدول الأعضاء، إن وجدت، على الإطلاق تتناول أولوياتها الوطنية في دورات تدوم أقل من ثلاثة أشهر.

إسرائيل في فلسطين. فقد عم الشعور بتأثير تلك المناقشة وقرارها كل أرجاء العالم.

ولكي ننشط مناقشات الجمعية العامة يجب علينا أن نتفق على القضايا التي ستدرج في جدول أعمال هذه الجلسات العامة. وإذا اتفقنا، مثلاً، على أن تقرير الأمين العام عن متابعة مؤتمر قمة الألفية ينطوي على أهمية، وجب علينا أن نخطط لجلسة عامة للجمعية العامة تتاح فيه للجميع فرصة الحضور والمشاركة. وقد يعني ذلك أن نتفق على أن نرجئ أعمال اللجان وأعمال مجلس الأمن لكي نسمح لجميع الأعضاء بالمشاركة في هذه المناقشة العامة الهامة. ومن شأن ذلك أن يتطلب منا التحلي بالإبداع ووضع أولويات لعملنا إذا ما أردنا أن يكون لنا تأثير في جدول الأعمال العالمي المتغير وأن نعلن رأينا بشأنه. واحتمال اعتقاد بعضنا حالياً أن تحقيق هذا الهدف مستحيل قد يكون أحد أسباب فشلنا في إصلاح الجمعية العامة وإعادة تنشيطها.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أكرر الاقتراحات الثلاثة الهامة التي نود أن نسهم بها في هذه المناقشة. إنه ينبغي أن ننظر بجدية في تمديد فترة انعقاد دورة الجمعية العامة إلى ما بعد ليلة الميلاد؛ وينبغي أن يكون هناك تسلسل في عمل اللجان الرئيسية بما يتيح المزيد من المشاركة الديمقراطية واتخاذ القرار؛ ويجب أن نخصص الجلسات العامة للجمعية العامة من أجل مناقشة القضايا العالمية الهامة.

ومن دون قيادة رئيس الجمعية العامة، لا يمكن تنفيذ أي من تلك المقترحات الملموسة. ويسر وفد بلدي أن ننتخب الرئيس قبل بداية الدورة التالية بشهرين أو بثلاثة أشهر. ويجب الآن أن ننظر في توفير كل الموارد والأدوات الضرورية للرئيس المقبل بما في ذلك تزويده بمكتب مؤقت بدعم من الأمانة العامة للتحضير للدورة التالية. ونعتقد أن

هذا الأمر تساؤلات عما إذا كنا قادرين على اتخاذ قرارات تشمل الجميع وذات صلة ببقية المجتمع الدولي.

ولهذه الأسباب يقترح وفدي أن ننظر في تسلسل جلسات اللجان حتى نسمح لأكثر عدد ممكن من الوفود بالمشاركة في عملية صنع القرار. ومن شأن وجود دورتين عامتين مخصصتين للجمعية العامة أن يسمح للجان بتوزيع أعمالها على فترة أطول. ومن شأن ذلك أيضاً أن يعيد التأكيد على الأغراض التي أنشئت من أجلها اللجان الرئيسية، وهي إجراء تحليلات وتقييمات وافية للتحديات العديدة المعقدة التي تواجهها الأمم المتحدة واقترح استجابات السياسات اللازمة.

كما أننا نعتقد أنه من الضروري لنا أن نعيد تحديد دور وغرض الدورات العامة للجمعية. ونحث على النظر في عقد جلسات عامة للجمعية العامة بصورة غير منتظمة، بل ربما عدة مرات في الشهر. ومن شأن ذلك أن يسمح بتخصيص الجلسات العامة للمناقشات الهامة المتعلقة بالمسائل الجارية، بما في ذلك التركيز على المناقشات المواضيعية. فالدعوة إلى عقد جلسات عامة كل يوم تقريباً لتناقش في واقع الأمر كل قضية مدرجة في الجدول يجعل من الصعب على الوفود - وبدرجة أكبر على العالم عموماً - التركيز على تلك المناقشات.

ويمكننا جميعاً أن نتذكر المناسبات القليلة التي خصصت فيها جلسة عامة للجمعية العامة وقتاً كبيراً لقضية هامة وشاركت فيها جميع البعثات، الكبيرة والصغيرة، بل وتابع فيها العالم عموماً مداولاتنا باهتمام. ومن الأمثلة الأخيرة في هذا الصدد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة التي عقدت الأسبوع الماضي، والتي ناقشت فيها الجمعية العامة في جلسة عامة، خلال فترة بعد الظهر وحتى وقت متأخر من المساء، قضية الجدار الفاصل الذي تبنيه

الأقل تكون مكرسة على نحو خاص للنظر موضوعيا في قضايا التنمية الاقتصادية بحيث يجمع لهذا الغرض كل الوكالات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يشكل ذلك فرصة لا للمناقشة وتبادل الآراء فحسب، بل ولوضع مبادئ مشتركة لتوجيه سياسات التعاون الاقتصادي في ما يتعلق بالتجارة والتمويل والتكنولوجيا.

وفي مجال السلم والأمن، هناك حيز لكي تؤدي الجمعية دورا أكثر نشاطا طوال العام في استعراض عمل مجلس الأمن لصون مبادئ المساءلة بما يتلاءم مع أحكام المادة ٢٤ من الميثاق. ويمكن عقد الجلسات على أساس تقارير خاصة تطلب حينما يكون المجلس غير قادر على اتخاذ إجراء بشأن أمور تؤثر على السلم والأمن والدوليين نتيجة لمازق في عملية اتخاذ القرار. ويمكن أيضا أن يكون عقد جلسات خاصة ضروريا حينما يأذن المجلس باتخاذ تدابير إنفاذ، حيث أن هذه القرارات ملزمة لجميع الدول الأعضاء. وحين يحدث ذلك، يكون لدينا جمعية عامة أكثر نشاطا وأكثر مشاركة بفعالية في إدارة الشؤون العالمية، على نحو ما هو متوخى في المادتين ١٠ و ١١ من الميثاق.

ثانيا، ينبغي أن تؤدي عملية إعادة التنشيط إلى استعادة سلطة الجمعية في مجالات اختصاصها. ونحن نرى وجوب القيام بأمرين. في البداية، ينبغي التوقف عن عقد مناقشات مواضيعية في مجلس الأمن. فهذه عادة تتعلق بأمور ينبغي ترك مناقشتها وتسويتها للجمعية العامة. وفي رأينا، أن الوصف العام لنطاق مجال مسؤولية مجلس الأمن يرد في المادتين ٣٤ و ٣٩. ونحن نرى أن تلك المناقشات المواضيعية تشكل تحطيا لمجالات مسؤولية الجمعية العامة التي لها سلطة اتخاذ قرارات بشأن السياسات والبرامج المتعلقة بتلك القضايا.

من شأن ذلك أن يمكّن الرئيس من الانطلاق بسرعة في عمله.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): نؤيد البيانات التي أدلى بها هذا الصباح ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل المغرب بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين وممثل سورينام بالنيابة عن المجموعة الكاريبية. ونود فقط أن نركز على عدد من النقاط التي يعتبرها وفد جامايكا ذات أهمية.

أثناء المناقشة العامة التي انتهت في الشهر الماضي، كانت الحاجة إلى تعزيز الأمم المتحدة أحد المواضيع المشتركة. وأحد الأبعاد المهمة لذلك هو إصلاح الأجهزة والتدابير المؤسسية للنظام وإعادة تنشيطها. وقد أعربنا بالفعل عن آرائنا بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن التي هي تكتسي أهمية كبيرة وأولوية ملحة. وتتسم بالقدر نفسه من الأهمية وإعادة تنشيط الجمعية العامة التي لا تحتاج إلى إصلاح بقدر احتياجها إلى إعادة تأكيد سلطتها وولايتها. وعلى نحو ما تنص عليه المادتان ١٠ و ١١ من الميثاق، ينبغي أن تؤدي الجمعية العامة دورا حيويا في إدارة النظام الدولي. ونحن لا نفكر في إدخال أي تعديل على الميثاق، لكننا نفكر في تدابير عملية لاستعادة مكانة الجمعية العامة ودورها، الأمر الذي قد يتطلب إدخال بعض التغييرات على النظام الداخلي. ونود أن نقترح بعض مسارات العمل تلك.

أولا، ينبغي أن تعني إعادة التنشيط أن تصبح الجمعية العامة أكثر نشاطا. وينبغي أن نزيد من حالات عقد جلسات منتظمة للجمعية العامة طوال العام من خلال توزيع جدول الأعمال على مدى الفترة بأسرها والتصدي للمسائل الحرجة عند نشوئها. ويمكن أن يحدث ذلك على أساس فصلي على الأقل. وينبغي أن يشمل ذلك دورة واحدة على

المقررات صيغا مرقعة لما تطلق عليه تسمية اللغة المتفق عليها، وهي صياغة مقتبسة من نصوص تم التفاوض عليها في إطار نتائج المؤتمرات ولا تعكس متطلبات الأوضاع الدولية المتغيرة. ونرى أن ثمة حاجة إلى تطوير نهج أفضل لصنع القرار يتماشى مع المبادئ الديمقراطية المتضمنة في المادة ١٨ من الميثاق.

خامسا، ينبغي أن يكون معنى التنشيط، التركيز بشكل أكبر على جانب التنفيذ. ونؤمن بضرورة وجود آلية خاصة في الأمانة العامة لرصد تنفيذ مقررات الجمعية العامة، وتركيز خاص في تقارير الأمين العام على تحديد المجالات التي تعترضها المشاكل.

سادسا، ينبغي أن يؤدي التنشيط إلى تحسينات في أساليب عمل الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، نؤيد بصورة عامة مبادرتين واسعتي النطاق.

أولا، نؤيد محاولة ترشيد جدول الأعمال بإعادة توزيع البنود، إما بالنظر فيها كل دورة من سنتين أو ثلاث سنوات، وإذا اقتضى الأمر بسحب بنود فقدت أهميتها، أو بالترتيب للدمج بين البنود التي تربط بينها صلة مشتركة، بغية ترشيد جدول الأعمال.

ثانيا، نؤيد وضع ترتيبات لإيجاد شكل تفاعلي للمناقشات المتعلقة ببنود جدول الأعمال. ونعتقد أن ثمة حاجة إلى التخلي عن الرتبة المملة للبيانات المعدة سلفا. وإحدى الاستراتيجيات الكفيلة بذلك هي استخدام أفرقة ذات تشكيل خاص؛ فهذه الطريقة لها ميزتان. فمن شأنها أن توفر معلومات وتحليلات أكثر خبرة لمساعدة الدول الأعضاء بشأن موضوعات بعينها، كما أنها ستكون حافزا على إجراء مزيد من المناقشات التفاعلية على أساس المواد المتوفرة من هذا السبيل.

ويتعلق مصدر قلقنا الثاني بتخصيص مؤتمرات دولية لمواضيع يتعين مناقشتها عادة في دورات استثنائية للجمعية العامة. وقد نجم عن ذلك، في العديد من مجالات الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، أن مرجعية السياسات الدولية أضحت تتمثل في مقررات المؤتمرات الدولية لا في قرارات الجمعية العامة، مما أدى إلى إضعاف دور الجمعية العامة بوصفها الناطق الحقيقي باسم المجتمع الدولي في ما يتعلق بهذه المسائل.

أما مجال العمل الثالث فيتمثل في تعزيز مكتب الرئاسة، بما يعني إشراك الرئاسة في مشاورات تمس جميع المبادرات والأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أيضا أن نستفيد من منصب الرئيس ليكون ممثلا للأمم المتحدة في المشاورات والاجتماعات الدولية لمختلف الهيئات على الصعيدين الإقليمي والمتخصص وكذلك في الاجتماعات التي تعقد مع زعماء العالم. وهناك فرصة لوضع برنامج للتواصل من شأنه أن يدخل الأمم المتحدة في اتصالات أوثق مع العالم الخارجي بما يعزز الحضور العالمي للأمم المتحدة والوعي العام بالتطورات الجارية في إطارها. ويتطلب ذلك بالضرورة تزويد الرئاسة بعدد أكبر من الموظفين وقدر أكبر من الموارد المالية، حيث أن المستوى الحالي للموارد التي توفرها الميزانية الحالية لا يسمح بأي دور نشط ولا يتيح المجال واسعا لأنشطة التواصل.

رابعا، تتطلب إعادة الإنعاش أن تضطلع الجمعية العامة بدور جوهري أكبر في اتخاذ القرار. فمما يؤسف له أن مقررات الجمعية العامة في السنوات الأخيرة أخذت تُفرغ من مضمونها بصورة متزايدة. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى توجه من أجل السعي إلى تحقيق توافق في الآراء استنادا إلى أدنى قاسم مشترك. ونتج عن ذلك إصدار قرارات تنطوي صياغتها على غموض متعمد ولا توفر توجيها إيجابيا واضحا في أمور التعاون الدولي. وفي الكثير من الأحيان، تبدو هذه

الجمعية العامة". ويود وفد بلادي أن يهنئ السيد هنت على الجهود التي يبذلها منذ توليه الرئاسة، لاستحداث نهج جديد ودينامية جديدة في دراسة هذا البند. وإن ما أبداه هو وفريقه من سعة حيلة وروح ابتكارية وتصميم في هذه العملية، ليبشر خيرا بظهور جمعية عامة دينامية ومنشّطة.

ووفد بلادي مقتنع بأن قرار الرئيس بالشروع في إجراء مشاورات بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية عقب توليه الرئاسة مباشرة، كان خطوة في الاتجاه الصحيح، خطوة ولدت اهتماما متجددا فيما بين الوفود بالتحالف مع الرئاسة بغية التوصل إلى نتائج ملموسة تستهدف تنشيط أعمال الجمعية العامة. وقد تشجعنا كثيرا بتلك الخطوة.

ويعلن وفد بلادي تأييده للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجزائر، بصفته منسق الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز والمعني بإصلاح الأمم المتحدة وتنشيط أعمال الجمعية العامة، وكذلك البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي ضوء أهمية هذا البند بالنسبة لوفد بلادي، أود أن أضيف وأؤكد بضع نقاط. وأود أيضا أن أهنئ مختلف المتكلمين الذين سبقوني، والذين أثاروا عدة نقاط جد وجيهة في هذا الشأن.

وتؤيد ماليزيا تماما موقف حركة عدم الانحياز من المسائل المتعلقة بتعزيز الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها وتنشيطها وتعميم الديمقراطية فيها، كما وردت في الفقرات ٢٦ إلى ٣٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثالث عشر لحركة عدم الانحياز، المعقود في كوالالمبور في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣. كما تشاطر ماليزيا تماما مجموعة الـ ٧٧ موقفها من هذه المسائل، كما وردت في الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري الذي انعقد في نيويورك الشهر الماضي.

ونقطة السابعة هي التسليم بأن أحد الأبعاد المهمة لعملية التنشيط هو التنشيط السياسي من جانب الدول الأعضاء التي يتعين عليها أن تتقيد بواجباتها والتزاماتها إزاء العملية المتعددة الأطراف، وأن تشارك فيها بطريقة متفتحة وشفافة من خلال تبادل كامل للآراء، في مناخ من الاحترام والتعاون وصدق النية.

وهذا التنشيط المتأتي من المشاركة مهم لكفالة أن يكون النظام فعال بالنسبة لنا جميعا. ذلك أن التهميش التدريجي الذي تشهده الجمعية العامة على مر السنين يُعزى، في المقام الأول، إلى إهمالنا وإلى درجة ما من التهاون والخضوع. وما نحتاجه الآن هو حقن روح جديدة والتزام جديد و طاقة جديدة في النظام المتعدد الأطراف. لذا، نرى من المهم أن تقتزن أية تدابير تنفق عليها بغرض التنشيط، بإعلان سياسي يؤكد من جديد على أهمية التعددية، والالتزام بتنشيط دور الجمعية العامة.

ختاما، أود أن أعقب بإيجاز على مسألة إعادة التشكيل والتنشيط في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين الأخرى المتصلة بهما. وفي رأينا أن هناك مجالا واسعا للإصلاح لكفالة أن يكون الإشراف والتوجيه والتنسيق في الميادين الاقتصادية أكثر فعالية. وقد حالفنا الحظ لأن عملية الإصلاح في ظل الرئاسة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تجري على قدم وساق. ومع ذلك، أشعر بأننا معوقون بسبب افتقارنا إلى آلية خاصة لتوجيه وتنسيق جميع مبادرات الإصلاح. ونرى من الملائم، في ضوء كل ما يحدث الآن، إنشاء لجنة مخصصة لفحص المبادرات الحالية، ورفع تقارير عنها للنظر فيها قبل اختتام الدورة الثامنة والخمسين.

السيد راستام (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أركز على البند ٥٥ من جدول الأعمال "تنشيط أعمال

كفاءة وفعالية، حتى يتسنى الاستماع إلى صوتها، واحترام وتنفيذ قراراتها.

إن المواد ١٠ إلى ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة تحدد بوضوح مهام الجمعية العامة وسلطاتها. وهناك أيضا العديد من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة عبر السنين والتي تستهدف النهوض بكفاءتها وفعاليتها، بما في ذلك ما يتعلق منها بأساليب عملها. ونلاحظ أن معظم أحكام تلك القرارات تم تنفيذه بنجاح. ولكن هناك بعض الأحكام المهمة التي لم تنفذ بعد. وجهود الرئيس لتنفيذ الأحكام ذات الصلة، تمثل بداية طيبة نرحب بها.

ولاحظنا وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدها الأمانة العامة بشأن التسلسل الزمني لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وبشأن تحليلها. ونعتقد أن إحدى المهام العاجلة المطروحة علينا هي استعراض هذه المسألة وإيجاد السبل والوسائل لضمان تنفيذ القرارات والمقررات السابقة، على أن يؤخذ في الحسبان احتمال أن يكون من الضروري إدخال بعض التعديلات عليها وفقا للظروف المتغيرة.

وفي هذا الصدد، يقترح وفد بلادي أن يُطلب إلى الأمانة العامة، وبالذات إلى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، أن ترصد تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة، بالإضافة إلى المساعدة في كفالة تطبيق مواد الميثاق ذات الصلة بعمل الجمعية العامة. ويمكننا أن نتفق على ضرورة أن تتحمل الدول الأعضاء قدرا أكبر من المسؤولية عن مشاريع القرارات التي تطرحها وعن رصد تنفيذ القرارات بعد اتخاذها. وعلينا نحن، الدول الأعضاء، ضمان فعالية الجمعية العامة. وعلينا أن نكفل متابعة كل الأطراف المعنية لقرارات وتوصيات الجمعية العامة وامتثالها لها وتنفيذها بإخلاص وحماس. ويعتقد وفدي بأننا سنتحرك في الاتجاه الصحيح إذا

في مناقشتنا بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية، كثيرا ما تستخدم ثلاثة من الألفاظ والمفاهيم: التنشيط وإعادة التشكيل والتعزيز. وأود فقط أن أذكر نفسي بمعنى هذه الكلمات. ومعجم أكسفورد يورد التعريفات التالية لهذه الكلمات: التنشيط يعني "بث حياة جديدة"؛ وإعادة التشكيل تعني "إعطاء شكل جديد أو مختلف لهيكل أو ترتيب ما"؛ والتعزيز يعني "جعل شيء ما أو شخص ما أكثر قوة".

وأعتقد أننا نتفق جميعا على وجود حاجة إلى بث حياة جديدة في الجمعية العامة. فهناك رأي يقول إنها فقدت الكثير من مقومات الحياة؛ بل وربما رأى البعض أن الجمعية العامة أصبحت بليدة وبدأت تفقد ذاكرتها وسمعتها وأسنانها. وهناك أيضا رأي مفاده أن الجمعية العامة تحتاج إلى هيكل جديد أو ترتيبات جديدة وربما مختلفة. والأهم من هذا وذاك هو أننا نتفق جميعا على ضرورة وصف مزيج جديد من المقويات للأمم المتحدة، مهما كانت مرارة مذاقه.

ونحن جميعا نعرف بالضبط ما هي المشاكل وأعراضها. ولدينا جميعا أفكار عما يلزم فعله. وندرك جميعا تمام الإدراك الغاية النهائية التي ينبغي أن نصل إليها في هذه العملية. ولدينا خارطة الطريق التي يمكن أن تقودنا إلى تلك الغاية، وهي تتجسد في شكل المذكرة غير الرسمية التي أعدها الرئيس، فضلا عن الوثائق الأخرى المتاحة حاليا، وبالذات ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الألفية وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

ووفد بلادي يأمل صادقاً في أن توحد الدول الأعضاء صفوفها في إطار قوة الدفع الحالية، وفي ظل رئاسة السيد هنت، لبدء عملية حقيقية للتغيير والتنشيط والتعزيز يكون لها تأثير فعلي في جعل أعمال الجمعية العامة أكثر

الجمعية العامة السابقة، وعلى وجه الخصوص القرار ٢٤١/٥١، كجزء من الجهد الرامي إلى تعزيز دور الرئيس ومكتبه.

فيما يتعلق بمسألة أساليب عمل الجمعية العامة، يرحب وفدي بفكرة دمج مناقشة بعض بنود جدول الأعمال المترابطة والمتشابكة، ودراسة بنود معينة من جدول الأعمال مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات. غير أننا يجب أن نتوخى الحذر عند القيام بدمج مناقشات بشأن بنود تعتبر حاسمة، مثل البنود التي نتعامل معها اليوم. إننا لن نعطي الكثير من هذه البنود حقها بدمج مناقشتها، مع تقييد المدة المخصصة لكل متكلم بسبع دقائق - خاصة إذا استأثرت تلك البنود باهتمام واسع واقتضت إجراء مناقشة مركزة محددة بهدف اتخاذ قرارات هامة. كما أن دمج مناقشة تلك البنود قد لا يعزز، بالضرورة، فعالية عمل الجمعية العامة. والمطلوب هو اهتمام واسع عميق بتلك البنود واعتماد الجمعية العامة القرارات والمقررات المناسبة ذات الصلة بها.

ويؤيد وفدي فكرة وضع جدول زمني لبرنامج عمل الجمعية العامة لفترة الإثني عشر شهرا كلها لكل دورة، بدلا من تركيزه في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر، كما هو الحال الآن. وحتى تستعيد الجمعية العامة وضعها المركزي، باعتبارها جهاز الأمم المتحدة التداولي والتمثيلي الشامل وصانع القرارات الرئيسي، فإنها يمكن أن تراجع برنامج عملها الحالي لإتاحة مشاركة أكبر من جانب كل الوفود، وعلى وجه الخصوص، الوفود الصغيرة من البلدان النامية.

وبدلا من أن تنعقد الجمعية العامة في دورة عادية واحدة، يمكنها أن تعقد دورتين أو ثلاث دورات عادية على مدار السنة. ويمكن أن يسفر إجراء كهذا عن جمعية عامة

اضطلع متبنو القرارات بدور أكثر مسؤولية لا بضمان الملكية فحسب، وإنما أيضا المتابعة والمحاسبة والتنفيذ.

ومن الواضح، أن هناك حاجة، في ممارسة التنشيط، لدراسة القرارات التي تصدرها الجمعية العامة برتبة كل عام. ففي الفترة بين الدورة الحادية والخمسين والدورة السادسة والخمسين ازداد عدد القرارات من ٣١١ إلى ٣٦٠ قرارا. والمهم ليس عدد القرارات وإنما ضرورة أن تكون محددة ومركزة. وأن كفاءة التنفيذ الفعلي لها من قبل الدول الأعضاء والأمانة العامة والأطراف الأخرى ينبغي أن تحظى باهتمامنا الأساسي. وفي هذا الشأن، قد تكون الخبرة المحصلة من العمل المنجز في الهيئات الدولية الأخرى وفي البرلمانات الوطنية مرشدا لنا في الجمعية العامة.

ومن بين المسائل التي من الضروري النظر إليها عن كثب في عملية التنشيط مسألة إعداد التقارير وعملية تقديم التقارير. ومن الضروري استعراض قرارات الجمعية العامة ذات الصلة للسماح للدول الأعضاء بأن تجري تقييما أميناً فيما يتعلق، على سبيل المثال، بما إذا كان من مصلحة الجميع مواصلة الممارسة الخاصة بمطالبة الأمين العام بإعداد المزيد من التقارير كل عام. ومن الممكن إجراء المزيد من التحسينات في عملية تقديم التقارير.

ويود وفدي أن يعرب عن تأييده للرأي القائل بضرورة مواصلة تعزيز مكتب الرئيس. يجب أن نعمل كل ما في وسعنا لنضمن إمكانية تحقيق ذلك بما في ذلك تخصيص موارد مالية وغير مالية كافية له. ونحن نشي على جهد الرئيس لجذب فريق من الدبلوماسيين المحنكين والخبراء لمساعدته في عمله خلال هذه الدورة للجمعية العامة. لكن ذلك، بطبيعة الحال، غير كاف. ينبغي أن تدعم الرئاسة بقدر كاف من الموارد وعدد كاف من الموظفين من الأمانة العامة. ومن الضروري استعراض وإعادة دراسة قرارات

السيد روزنشال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية):

تؤيد غواتيمالا تأييدا تاما بيانات المغرب والجزائر وبيرو، التي تكلمت، على التوالي، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، وحركة عدم الانحياز ومجموعة ريو. ولسنا بحاجة إلى تكرار ما قيل، وسنقتصر، تبعا لذلك، على جانب واحد لم يحظ، في رأينا، بالتغطية الكافية. وأشير هنا إلى الروابط الرسمية وغير الرسمية القائمة بين الأجهزة الحكومية الدولية الرئيسية الثلاثة المنشأة بموجب الميثاق. وفي هذا الشأن، قد يكون من الأفضل النظر في البنود الثلاثة من جدول الأعمال التي نتناولها في اجتماع اليوم بأسلوب متكامل.

والحقيقة أن مناقشتنا سترجح الكثير إذا نظرنا في المسألة بأسلوب منهجي، بدلا من أن ندرس تنشيط الجمعية العامة، من ناحية، وإصلاح الأمم المتحدة، من ناحية أخرى. إن الكثير من النقد الموجه إلى الجمعية العامة ينبع من ضعف الطريقة التي تتفاعل بها هذه الهيئة مع مجلس الأمن. وعلى نفس المنوال، فإن التداخل والازدواجية بين عمل اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كانا موضوع تعليقات متكررة في هذه القاعة.

وفي هذا الشأن، نخي نداء الأمين العام، يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر، لكي نوائم الأمم المتحدة مع الظروف الجديدة التي تواجهها البشرية. ولا شك في أن لب هذا الإصلاح يتمثل في التغييرات التي يتعين إحراؤها على نظام إدارة المنظمة، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبينما يعد فريق الشخصيات البارزة الذي سيعينه لأمين العام تقريره لننظر فيه خلال الدورة التاسعة والخمسين، ثمة خطوات عملية يمكننا اتخاذها للسير في الاتجاه الذي يغلب على الظن أن يشير إليه هذا التقرير. ولدينا بالفعل بعض إيماءات مستمدة من التقارير التي قدمها الأمين

سهلة الإدارة، بما في ذلك ما يتعلق بعمل اللجان الرئيسية، مما يزيد ويعزز، بالتالي، فعاليتها وكفاءتها. وبالإضافة إلى هذا، ستمكن الدول الأعضاء ذات الموارد البشرية والمالية المحدودة من المشاركة والإسهام بشكل أكثر نشاطا وأهمية. وتلك الدول، ومعظمها من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، عناصر فاعلة هامة لها نفس القدر من الأهمية في عمل الجمعية العامة. وينبغي أن يكون بإمكانها أن تشارك مشاركة مفيدة وديمقراطية في المداولات وفي اعتماد القرارات بالنسبة لمعظم بنود جدول أعمال الجمعية التي تهمها بشكل مباشر وفوري.

يبدو أن اللجان الرئيسية حولت نفسها بنجاح، مرور السنين، وبأسلوب تدريجي، إلى كيانات منفردة قائمة بذاتها - لكل منها تقاليدها وثقافتها العميقة الجذور. ويبدو في بعض الحالات، أن العادات والتقاليد العرفية تسمو على قواعد النظام الداخلي للجمعية العامة في عمل بعض اللجان. ولمصلحة الحفاظ على دور ومكانة وهيبة الجمعية العامة في مجموعها، وفقا لمواد الميثاق ذات الصلة، لا يجوز السماح باستمرار تطور كهذا. وأي عمل يضطلع به لتنشيط اللجان يجب ألا يكون جهدا مجزأ منفصلا، بل يجب أن يكون جزءا من الممارسة الشاملة التي نقوم بها الآن.

في الختام، يود وفدي أن يطمنن الرئيس باستعدادنا المستمر لمؤازرته والتعاون معه، ومع الوفود الأخرى أيضا، في تحقيق تنشيط الجمعية العامة المطلوب كثيرا. ووفدي متفائل بأننا سنتمكن، تحت قيادته القديرة المعروفة، من بلوغ هدفنا في إطار زمني واضح. وإننا نعول على قيادته وعلى إرادة كل الدول الأعضاء السياسية لتمكيننا من تحقيق النتائج المرجوة.

ويمكن أن يقال شيء مشابه عن أنشطة المتابعة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية. فكما نذكر، تسند الفقرة ٦٩ من توافق آراء مونتيري لكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة أدواراً عملية يدعم كل منها الآخر. وفي هذا الأسبوع بالذات، نعقد الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي يُبنى على كل من تقرير الأمين العام ونتائج جلسة يوم ١٤ نيسان/أبريل المعقودة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ولا يتيح إمكانية التقارب بين هذين الجهازين الرئيسيين في أنشطة ملموسة للغاية ينشأ عنها بالتالي تنشيط للمنظمة سوى أنشطة متابعة المؤتمرات، ولا سيما توافق آراء مونتيري.

وبالمثل، أحرز مؤخراً بعض التقدم في تحديد علاقة عمل مشتركة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن بشأن مسألة تعمير البلدان الخارجة من صراعات وتنميتها. ويتيح إنشاء الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات قيام المجلسين بجهد مشترك بشأن مسألة غينيا - بيساو. والمرجو أن يحدث هذا أيضاً في حالة بوروندي.

غير أن تحديد المهام التي تتقاسمها الجمعية العامة ومجلس الأمن أكثر صعوبة، رغم أن الجمعية تختار الأعضاء غير الدائمين للمجلس وأن المادة ٢٤ من الميثاق تذكر بوضوح أن المجلس يتصرف بالنيابة عن أعضاء الجمعية العامة. غير أنه هنا بالضبط تكمن الثغرة التي حاول رئيس الجمعية العامة أن يعالجها بالمقترحات الواضحة الواردة في مذكرته غير الرسمية التي جرى تعميمها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، والتي كانت أساساً لمناقشاتنا غير الرسمية يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. ونشكره مخلصين على ذلك. ونرى أن الخطوات التي اتخذها الرئيس، فضلاً عن المقترحات التي عرضها الآن، جديرة بتقديرنا.

العام، ومنها تقريره الأصلي الوارد في الوثيقة A/57/387 الذي يتحاشى مع ذلك الجوانب الحكومية الدولية، والتقارير التي تتضمنها الوثائق A/58/351 و A/58/382، و A/58/395، التي نرحب بها.

غير أننا لا نبدأ من نقطة الصفر. وينبغي أن نشير إلى قرار الجمعية ٣٠٠/٥٧، كما فعل كثير من المتكلمين السابقين. كذلك فيما يتعلق بمسألة إصلاح عملية برمجة الميزانية، لدينا تقرير وحدة التفتيش المشتركة القيم، الوارد في الوثيقة JIU/REP/2003/2.

وفي هذا السياق، وبالإشارة إلى ملاحظتي الأصلية ومفادها أننا بحاجة إلى التفكير بشكل أشمل في الصلات بين مختلف الأجهزة، لا شك أن إعداد الميزانية وتنفيذها، وهو حق للجمعية العامة بلا منازع، هو أهم أداة وحيدة للاضطلاع بالولاية الواردة في إعلان الألفية، وهي:

”إعادة تأكيد المركز الأساسي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة“. (القرار ٢/٥٥، الفقرة ٣٠)

ففي أي المجالات الأخرى يمكن أن نعزز التقدم ليس في تنشيط الجمعية العامة وحدها، بل الأجهزة الأخرى أيضاً؟ أود أن أسوق عدة أمثلة نرى أنها تشير إلى الاتجاه الصحيح.

أولاً، أصابت الجمعية العامة باتخاذها القرار ٢٧٠/٥٧ بآء بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وهو ليس مهماً محتواه الموضوعي فحسب، وإنما أيضاً لأنه يوفر آلية شيقة للتعاون بشأن هذه المسألة الحيوية بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المبدأ الثاني هو الخضوع للمساءلة، الذي يعني أن العضوية في هيئات الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، ينبغي أن تسند إلى الذين يتحملون الأعباء. والدول التي تتحمل مسؤولية مالية ينبغي أن يكون لها دور أكبر في تحديد أولويات البرامج والميزانية.

المبدأ الثالث هو الفعالية. نحن بحاجة إلى دمج وترشيد هيكل الأمانة العامة للأمم المتحدة والعملية الحكومية الدولية، بالعدد المذهل للجائحات ووكالاتها ومؤتمراتها وبرامجها.

المبدأ الرابع يستتبع إدارة الموارد المالية. الجهات المفروض أن تستفيد من برامج الأمم المتحدة يجب أن تستفيد منها. وينبغي تحسين أداء الوكالات والبرامج الضعيفة الأداء أو إنهاؤها، مما يحلر الموارد لإنفاقها على نحو أفضل في مساعدة الوكالات والبرامج التي تحتاج إليها.

المبدأ الخامس هو التحديث. تتجمع الدول في الأمم المتحدة بحسب الأقاليم لتحديد المرشحين. وبتوسع الاتحاد الأوروبي، طرأ تغير على تركيبة مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى وتركيبة مجموعة دول أوروبا الشرقية. وربما يتعين إعادة تنظيم عضوية المجموعات الإقليمية، ولكن يتعين أيضاً احترام مبدأ الخضوع للمساءلة عند التقدم بمرشحين للجنة حقوق الإنسان أو مجلس الأمن، من بين هيئات أخرى.

المبدأ السادس هو المصادقية. ينبغي أن يعكس الأعضاء في جميع هيئات الأمم المتحدة مقاصد تلك الهيئات. وينبغي أن تؤخذ الجزاءات في الحسبان. والدول الخاضعة للجزاءات يجب ألا تكون مؤهلة لعضوية مجلس الأمن، تماماً مثلما ينبغي ألا يحصل الذين ينتهكون حقوق الإنسان على مقعد في لجنة حقوق الإنسان.

أخيراً، المبدأ السابع، وربما الأهم، هو الحرية. ينبغي أن يُغرس النهوض بالحرية في كل شيء تقوم به الأمم

السيد كينغهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أخطب الجمعية العامة اليوم بشأن موضوع تعزيز الأمم المتحدة البالغ الأهمية. وأشارك مع الآخرين في توجيه الشكر للأمين العام ولنائبة الأمين العام فريشيت على جهودهما سعياً وراء إصلاح الأمم المتحدة وتنفيذ هذا الإصلاح. ونرجو أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للرئيس هونتي لمبادرته بشأن هذه المسألة الملحة وتلخيصه للمشاورات غير الرسمية المفتوحة التي جرت خلال المناقشات العامة عن تنشيط أعمال الجمعية العامة.

لقد بعث قادة العالم الأمم المتحدة منذ ٥٨ عاماً من الرماد الذي خلفته الحرب العالمية. وبالبناء على دروس الماضي، أصبحت الأمم المتحدة المؤسسة المتعددة الأطراف المركزية في العلاقات الدولية. والآن يناهز عصر جديد بأن تتولى الأمم المتحدة التزامات ومسؤوليات جديدة. بيد أن التحديات ستكون مطلوبة، كما أنها مطلوبة في مبنى المقر ذاته، لجعل هذه المؤسسة وعملاتها منظمة حديثة وفعالة يمكنها الوفاء بولاياتها في القرن ٢١، خاصة تنفيذ توافق آراء مونتهري.

ونرى أن الموضوع الذي نبدأ به هو المبادئ، لأن الإصلاح من أجل التغيير فقط هو اتخاذ إجراءات دون سياق أو إطار لأعمالنا. ونرى أن هناك سبعة مبادئ ينبغي أن نسترشد بها فيما نقوم به من أعمال الإصلاح.

يتمثل المبدأ الأول في المسؤولية. فمنذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ونحن نحث جميع البلدان على النظر في المستقبل الذي سيؤول إليه عالمنا إذا استمر الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل دون هوادة. فعلى جميع الدول أن تفي بمسؤوليتها الأصلية بوصفها أعضاء في المجتمع الدولي لدرء هذه الأخطار العالمية.

الأمين العام في كلمته أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر أنه يلزم إعادة التوازن بين مؤسسات الأمم المتحدة الرئيسية للحفاظ على حيويتها وفعاليتها. إننا نوافق على إعادة تقييم جداول أعمال مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجعلها متمشية مع الأهداف والمبادئ المخصصة لكل منها في ميثاق الأمم المتحدة. وبانتظار اقتراحات لجنة الشخصيات البارزة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، يمكننا أن نعمل الآن لتنفيذ بعض الإجراءات العملية باعتماد أفضل الأساليب التي من شأنها أن تشدّد جدول أعمال مجلس الأمن وبالتالي تقلص من عدد جلساته، وربما عدد قراراته.

ونحن متفقون جميعاً على أنه يتعين إصلاح الجمعية العامة وتنشيط أعمالها. ولكننا نعتقد أنه يمكن الآن اتخاذ إجراءات عملية لتحسين عملها أيضاً. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لجدول الأعمال، ندعو إلى الإسراع في تجميع المواضيع في بنود تناقش مرة كل سنتين وبنود تناقش مرة كل ثلاث سنوات، والأهم هو إعطاء المكتب ورئيس الجمعية العامة سلطة أكبر لاقتراح إلغاء بنود من جدول الأعمال. ونتفق أيضاً مع بعض الاقتراحات التي ترى أن يضطلع مكتب الجمعية العامة بالمهام التي تضطلع بها عادة مكاتب الهيئات المماثلة.

ونعتقد أن الجمعية العامة ينبغي أن تصبح هيئة لإلقاء كلمات أقل ومحفلاً لمزيد من التفاعل والتداول.

ونعتقد أيضاً أن الأخذ بممارسة منظمة العمل الدولية - التي تعتمد القرارات بقرارات تنفيذية فقط ذات منحى عملي وبدون فقرات ديباجة - من شأنه أن يوفر قدراً كبيراً من الوقت والطاقة والموارد.

المتحدة، لأن الحرية ضرورية لكل مسعى إنساني هام. وينبغي أن تصمم برامج الأمم المتحدة لمساعدة الأفراد على تأمين حقوقهم السياسية والمدنية، وتشجيع توافق آراء مونتيري، وتعزيز سيادة القانون، وتوفير مزايا الحرية الاقتصادية والحكم السديد والديمقراطية.

وانطلاقاً من هذه المبادئ التي نضعها نصب أعيننا، نرحب بدعوة الأمين العام إلى إنشاء لجنة من الشخصيات البارزة لتقديم توصيات بشأن الإصلاح من خارج المنظمة، متجاوزين بذلك القيود التي جعلت التغيير من الداخل أكثر صعوبة. ولئن كانت جهود مماثلة قد بذلت في الماضي، مثل تقرير الشخصيات البارزة الذي قدم في عام ١٩٨٦ إلى دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين، توجد ثلاثة عوامل جديدة تجعل هذا الجهد أكثر إقناعاً الآن عما كان عليه الحال في أي وقت منذ عام ١٩٤٥.

العامل الأول الالتزام الشخصي من جانب الأمين العام الحالي بإصلاح المنظمة وتنشيط أعمالها لتمكين من مواجهة ظروف وتحديات عصرنا المتغيرة بسرعة. والعامل الثاني التسليم على نطاق واسع بين الدول الأعضاء بأن الأمم المتحدة كمؤسسة وسعت توسيعاً كبيراً نطاقها ونطاق وحجم أعمالها على مدى العقود الماضية وأن الآلية الحكومية الدولية والإجراءات الحالية لم تعد قادرة على التصدي بسرعة وفعالية للقضايا الجديدة والصعبة المعروضة علينا. والعامل الثالث هو تصميم الدول الأعضاء الواضح على معالجة قلة التنسيق بين جميع أنشطتها، بوصف ذلك خطوة لا غنى عنها لإصلاح هيكل الأمم المتحدة المفرط في التعقيد وعملياتها وآلياتها الحكومية الدولية.

ينبغي لأي جهد يرمي لإصلاح الأمم المتحدة أن يلقي نظرة شاملة على مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والعلاقات فيما بينها. وقد أوضح

وكما نادينا بعملية ميزنة تقوم على النتائج وكما نعمل من أجلها، فإننا ندعو أيضاً إلى إدارة تقوم على النتائج. لقد قدمنا دعماً قوياً لقرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧، الذي يدعو إلى تنفيذ برنامج الأمين العام للإصلاح لعام ٢٠٠٢، بما في ذلك إصلاحات هامة في إدارة الموارد البشرية بالأمانة العامة. ونعتقد أيضاً أن تقرير الأمين العام الجديد عن تنفيذ ذلك القرار يقدم تقييماً واضحاً لطريق المضي قدماً في تنفيذ هذه التدابير. وفي هذا الصدد، نحث الدول الأعضاء على أن تنظر في إعطاء الأمين العام قدراً أكبر من الصلاحية لنقل نسب الموارد والمراكز الثابتة بين الإدارات، وهي نفس الصلاحية التنفيذية التي يجب أن يتمتع بها أي وزير أو رئيس لإدارة الموارد الإدارية للحكومة التي يرأسها. وهذا يعني أيضاً أنه يتعين على الأمين العام أن يوصي بالتخلص من عدد من البرامج والأنشطة أكبر بكثير من ٩١٢ بنداً مقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. بموجب القاعدة المالية ٥-٦، من بين بنود يزيد مجموعها على ٤٠ ٠٠٠ في الميزانية العادية.

ولكي نصلح الجمعية العامة والمؤسسات التابعة لها، وننشط أعمالها، يتعين علينا أيضاً أن ننظر في عدد القرارات التي نعتمدها في هذه الهيئة وسائر هيئات الجمعية العامة. فعلى سبيل المثال، لدينا ٢٢ مشروع قرار على جدول الأعمال تتعلق بالشرق الأوسط وإسرائيل، وقرارات أخرى من الدورات الاستثنائية الطارئة التي أصبحت روتينية بصورة متزايدة. ونصوت على جميع هذه القرارات واحداً واحداً لأننا لا نستطيع تحقيق توافق في الآراء في هذه القاعة حول أي منها. وكثيراً ما قلنا هنا وفي أماكن أخرى في الأمم المتحدة أنه لا يصح لمجلس الأمن ولا للجمعية العامة اتخاذ مواقف تحدد مسبقاً نتيجة جهود السلام، أو حتى أسوأ من ذلك تضر بآفاق هذه الجهود بانحيازها لجانب واحد ودعوتها لتدابير غير متساوية.

بصورة عامة، ينبغي أن نعمل على اتساق ثقافة وأساليب عمل لجان الجمعية العامة الرئيسية الست لتجنب الازدواجية والتداخل في العمل.

قدمت الولايات المتحدة في اللجنة الأولى مبادرة لتحسين غرس النهج الجديدة وأساليب العمل الجديدة في اللجنة، وهي تُهَجُّ تناسب مع تحديات عصرنا وتنحى جانباً جدول أعمال نزع السلاح القديم الذي كان قائماً أثناء الحرب الباردة.

وفي اللجنة الثانية، اقترحت الولايات المتحدة إصلاحات أيضاً ترمي إلى وضع برنامج عمل يجسد رؤيا قمة الألفية والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتجسيد الالتزامات التي قطعت فيها.

ولما كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بتركيبته الحالية، لا يشرف بفعالية على المؤسسات التابعة له ولا يرصد بفعالية تنفيذ قراراته، فإنه أيضاً بحاجة إلى إصلاح جذري.

أخيراً، أريد أن أقول كلمة عن جهود الأمين العام الضخمة، التي تجلت في اقتراح الإصلاح الذي قدمه مؤخراً، حول معالجة عملية ميزانية الأمم المتحدة. إننا ندعم الجهود التي يبذلها لتبسيط وإدماج هذه العملية، التي ستغير علاقات عمل لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة. وفي حين أننا نعتقد أنه ينبغي إلغاء لجنة البرنامج والتنسيق، فإننا مستعدون لمناقشة فكرة جعلها الهيئة الرائدة لرصد البرامج وتقييمها، وجعل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الهيئة الرئيسية المسؤولة عن استعراض تفاصيل الميزانية - ومستعدون للنظر في تعزيز دورها وتوسيع نطاق عملها في عملية الميزانية - وجعل اللجنة الخامسة هيئة إشراف تراجع جوانب السياسة العامة لميزانيات الأمين العام لفترة السنتين.

المؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر والمشاورات التي عقدتها تشكّل أساساً ممتازاً لعملنا.

لقد حددتم، سيادة الرئيس، مجموعتين. وفي ما يتعلق بتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها، فإننا نؤيد الاقتراح بتعزيز مكتب الرئيس، وتعزيز دور مكتب الجمعية العامة وتحسين أداء اللجان الرئيسية.

أما في ما يتعلق بتحسين أساليب عمل الجمعية العامة، يؤيد وفدي الأغلبية الواسعة لاقتراحاتكم، سيادة الرئيس. والفكرة التي نتمنى بشكل خاص في ما ذكرتموه تتعلق بإعادة توزيع عمل الجمعية العامة على مدار السنة التي تعقد الدورة خلالها علاوة على ذلك، فإن التفكير في وضع مدونة لقواعد السلوك تحصر تدفق البيانات ومشاريع القرارات ضمن مجموعات يمكن أن يشكل خطوة أولى باتجاه تقليص جدول أعمالنا المثلث بالأعباء. وباختصار، فإن التنفيذ الملموس لتلك الاقتراحات سوف يستلزم من الدول الأعضاء قدراً أكبر من الانضباط الذاتي والتخلي عن المصالح الضيقة الخاصة في سبيل المصلحة الكبرى.

وإننا نرحب بالبيان الذي أدلت به نائبة الأمين العام هذا الصباح بشأن التقدم في مجال تدابير الإصلاح التي اقترحتها الأمين العام في تقريره الذي صدر العام الماضي بعنوان "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات"، والذي أيده القرار ٣٠٠/٥٧. ومع ذلك، نؤمن بأنه ينبغي اتخاذ المزيد من التدابير المشتركة لتنفيذ التقرير.

سأقتصر على ملاحظتين بشأن هذه المسألة. أولاً، تؤيد سويسرا تعزيز تطبيق المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان. وهي تجد أن فكرة التقرير الموحد تكتسي أهمية خاصة؛ فمن شأن هذا التقرير أن يوفر صورة عامة أوضح عن تنفيذ التزاماتنا القانونية بشأن هذه المسألة. علاوة على ذلك، نرى من الضروري أن تخصص ميزانية الأمم المتحدة

إننا نؤمن بقوة بأن قلة الإصلاح وليس السعي إلى تحقيقه هي التي تضر بالأمم المتحدة. وإذا لم نتصرف بسرعة وبحزم وبصدق، فإننا سنضيع فرصة جعل هذه المنظمة أفضل. يجب أن نصلحها من أجل الذين هم بحاجة إليها اليوم، ولكن الأهم يجب أن نصلحها من أجل الذين سيحتاجون لمساعدتها غداً. هذه العملية لن تكون سهلة أو بسيطة. ولكنها ستكون تركتنا الباقية إذا نجحنا في جعل الأمم المتحدة مؤسسة أكثر فعالية ودينامية تقترب يوماً ما من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

السيد شتاهاين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد بينت لنا التطورات الأخيرة للحالة الدولية أنه عندما يتعلق الأمر بمشاكل محددة، لا يكون لدى الدول الأعضاء في منظماتنا نفس الآراء ولا تعتمد نفس النهج في إيجاد تسوية لتلك المسائل. وفي الإطار المتعدد الأطراف، فإن دور الأمم المتحدة، وهي المحفل الدولي الحقيقي الوحيد، يبقى حيواً. إلا أنه أصبح من الواضح أنه يتعين على هذه المنظمة، بغية الاضطلاع بدورها بالكامل، أن تكيف نفسها بسرعة مع البيئة الدولية التي نشهدها في بداية القرن الحادي والعشرين. فالحاجة إلى الإصلاح أمر ملح أكثر من أي وقت مضى.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وترحب سويسرا بحرارة بمبادرة الأمين العام بإنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة من أجل دراسة سبل تكيف المنظمة مع الواقع الجديد للقرن الحادي والعشرين. ويقتضي ذلك روحاً ابتكارية وشجاعة من أجل البحث عن سبل جديدة. ومن جانبنا نتطلع إلى قيام حوار منتظم بين الدول الأعضاء والفريق.

ونرحب بجهودكم، سيادة الرئيس، وبالتزامكم الشخصي بتنشيط الجمعية العامة. إن مذكرتكم غير الرسمية

نيابة عن حركة عدم الانحياز والجماعة الكاريبية ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتشاطر غيانا التأييد المعرب عنه لجهودكم، سيادة الرئيس، من أجل تحسين عملية تنشيط الجمعية. ونرحب بالمبادرة التي اتخذتموها من أجل تنفيذ مقررات الجمعية التي يمكن النهوض بها في هذه المرحلة، والتزامكم وعزمكم على العمل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، على وضع اقتراحات تؤدي إلى المضي في تنشيط الجمعية.

إن إطار العمل الذي وضعتموه، سيادة الرئيس يشكل قاعدة صحيحة لعملنا. إن النظر في مسألة التنشيط تم توزيعه بطريقة مريحة على مجموعتين: تعزيز دور وسلطة الأمم المتحدة وتحسين أساليب عملها. ونحن نؤيد ذلك الإطار.

ولدى استعراض العملية حتى الآن، لاحظنا أن مسألة تنشيط الجمعية العامة ما زالت مدرجة على جدول أعمال هذه الجهاز منذ ما يزيد على ١٣ عاما. وأما المسألتان ذات الصلة المتعلقةتان بتعزيز منظومة الأمم المتحدة وهما تدابير إعادة هيكلة الأمم المتحدة وتنشيطها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة وإصلاح الأمم المتحدة فقد استرعتا هما الأخيران اهتمامنا على مدار العقد الماضي. ولا يوجد أدنى شك في أنه تم نتيجة لتلك الجهود، إحراز تقدم في تحسين كفاءة وأداء المنظمة وفي تحسين أساليب عمل أجهزتها الرئيسية. وفيما يتعلق بالجمعية العامة نفسها، فقد تم اعتماد أكثر من ١٥ قرارا ومقررا يهدف بشكل رئيسي إلى ترشيد عمل الجمعية وتحسين إجراءاتها. وبالرغم من تلك التطورات، فإن الجمعية ما زالت تجهد من أجل الرد على اهتمامها بالتقاعس عن الوفاء بالولاية التي توخاها لها ميثاق الأمم المتحدة. ذلك هو التحدي الرئيسي الذي يواجهه عملية التنشيط.

العادية موارد كافية لمفوضية حقوق الإنسان من أجل تغطية التكاليف التي يتكبدها مختلف الأجهزة المسؤولة عن رصد المعاهدات والإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان.

ثانيا، نؤيد توصيات الأمين العام بتبسيط وتخفيف عملية التخطيط والميزنة في المنظمة. إن الإطار الاستراتيجي الذي ينطوي على خطة متوسطة الأجل لفترة سنتين إلى جانب مخطط ميزانية متكيف وأفضل أداء سوف يؤدي إلى دورة أكثر انسجاما واستراتيجية. وإننا نؤمن بأن من الضروري والهام إقامة صلة واضحة ومنطقية بين الخطة المتوسطة الأجل - التي ينبغي أن تتحول إلى خطة عمل حقيقية - ومخطط الميزانية. ويحدونا الأمل في أن يؤدي ذلك التدبير إلى ربط الأولويات السياسية على نحو أوثق بتخطيط الميزانية.

إن إصلاح دورة التخطيط والميزنة ينبغي أن يشمل أيضا استعراض مهام مختلف الأجهزة المعنية، مثل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة. فبسبب التناقل المتزايد لجدول أعمالنا، لا يمكننا أن نسمح لعدة لجان بأن تنظر في الموضوع نفسه دون أن يسفر ذلك عن الإسهام بقيمة مضافة واضحة.

لقد مضى ١٣ عاما على انطلاق المناقشة بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وقد آن الأوان للمضي قدما بإجراء تغييرات أكثر شمولاً. ويتعين علينا أن نستفيد من زخمنا الحالي وأن نتحلى بالإرادة السياسية المطلوبة.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن لإتاحة الفرصة لي كي أشاطر بعض الأفكار باسم وفد غيانا بشأن بنود جدول الأعمال ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩. وإنني، إذ أقوم بذلك، لأعرب عن تأييد وفدي الكامل للبيانات التي أدلى بها ممثلو الجزائر وسورينام والمغرب الذين تكلموا تباعا

لدور الجمعية وأهميته مرهون إلى حد كبير بما يحظى به من اهتمام في وسائط الإعلام. ونحن ندعم المبادرة من أجل إشراك إدارة شؤون الإعلام بشكل أكثر نشاطاً في تعزيز عمل الجمعية في هذا المجال. وتتسم بنفس القدر من الأهمية ضرورة إيلاء الانتباه لتعزيز المحتوى الموضوعي لمداورات الجمعية فضلاً عن نوعية النتائج التي تنتج عنها.

ثالثاً، نرى أن العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تتسم بأهمية أساسية في أي جهد يبذل من أجل تعزيز المنظمة ككل. وفي ما يتعلق بالعلاقة بين الجمعية ومجلس الأمن، بشكل خاص، أعرب البعض عن قلقه إزاء ما يبدو انتهاكاً من جانب المجلس لمجالات يعتبر أنها تدرج في نطاق اختصاص الجمعية. وقد عزى آخرون هذا الأمر إلى عدم قدرة الجمعية على معالجة بعض المواضيع المدرجة على جدول أعمالها. وتؤمن غيانا بأن أي ميل باتجاه ثقافة منافسة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن أمر ينبغي تجنبه. لذلك فإننا نشجع الجمعية ورئيسها على النظر في سبل المضي في تعزيز قدر أكبر من التعاون بين هاتين الهيئتين. وهنا، فإن نظر الجمعية في تقرير مجلس الأمن يوفر أساساً لتفاعل أعمق بين هذين الجهازين وفقاً للميثاق ولقرارات الجمعية ذات الصلة.

(تكلم بالاسبانية)

إن غيانا تشاطر مجموعة ريو رأيها بشأن ضرورة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في قرارات الجمعية المتعلقة بالتقييم الذي سيجريه رئيس الجمعية العامة. بشأن المناقشة التي ستعقد في إطار جلسة عامة حول تقرير الأمين العام عن عمل المنظمة وتقرير مجلس الأمن.

(تكلم بالانكليزية)

وإننا نرحب بالخطوات التي اتخذتها، سيادة الرئيس، في هذا الصدد.

إن المحك النهائي لنجاحنا في مواجهة هذا التحدي لا يكمن في نوعية عمل الجمعية على الصعيد الداخلي، بل فيما إذا كان عملها هذا يعود على العالم بنتائج يتناسب مع دورها المنصوص عليه بموجب الميثاق ومع رؤية قادتنا الذين دعوا في إعلان الألفية إلى استعادة مكانة الجمعية بوصفها الجهاز التمثيلي الرئيسي المعني بالتفاوض وصنع القرارات في الأمم المتحدة. وهذان الجانبان، بالطبع، ليسا مجردين من رابط. إلا أن خبرة السنوات الـ ١٣ الماضية أظهرت أن الاهتمام الذي نعيره لترشيد وتحسين أساليب العمل لم يؤدي بالضرورة إلى تعزيز الدور الذي تضطلع به الجمعية والسلطة التي تتمتع بها. لذلك، فإن وفدي يرى أنه يجب على الجمعية العامة الآن أن تبذل جهوداً متزامنة ومتسقة في إطار المجموعتين اللتين حددتهما، سيادة الرئيس. ويدفعنا التفاؤل إلى الإيمان بأن تنفيذ هذا التعهد لن يكون البتة بعيداً عن متناولنا في حال أبدت الأطراف كافة حسن نواياها بهذا الشأن.

اسمحوا لي بأن أقترح الآن، من منظور وفد غيانا، بعض المجالات التي يمكن فيها إحراز تقدم خلال الدورة الحالية. وفي هذا الصدد، سيادة الرئيس، سأركز ملاحظاتي في إطار المجالين الواسعين اللذين حددتهما.

ففي ما يتعلق بالجهود المطلوب بذلها من أجل تعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها أود أن أشير إلى النقاط التالية: أولاً، إن تعزيز دور بل ومكتب الرئيس ينبغي أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنشيط. وبلدي الذي سبق أن تبوأ مركز رئاسة الجمعية، يدعم الجهود الرامية إلى تعزيز دور ومكتب الرئيس، بما يشمل توفير الدعم الدائم من خلال مجموعة صغيرة من الموظفين الفنيين.

ثانياً، يؤيد وفدي الجهود المبذولة من أجل تسليط المزيد من ضوء على عمل الجمعية العامة. إن إدراك العالم

الأوسع، بما في ذلك المجتمع المدني، في عمل الأمم المتحدة، ونحن نشجع على بذل جهود إضافية في هذا الصدد.

رابعا، في ما يتعلق بالدور الذي تضطلع به اللجنة العامة، نؤيد وضع إطار للترتيبات الجديدة التي عرضها رئيس الجمعية في مطلع الدورة الثامنة والخمسين.

وإني، إذ أشاطركم هذه الملاحظات الموجزة في هذه المرحلة من مداولاتنا، لأود اختتام كلمتي، سيادة الرئيس، بالإشادة مرة أخرى بما أبدىتموه من روح مبادرة وعزم بشأن هذه المسألة وأود أنؤكد لكم ولجميع أعضاء الجمعية استمرار دعم وفد غيانا وتعاونه.

السيد العياري (تونس) (تكلم بالفرنسية): يسر تونس أن تشارك في المناقشة الهامة التي تجمعنا اليوم وأن تقدم مساهمتها في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز إجراءات الأمم المتحدة وأدائها في سياق المبادئ النبيلة التي تركز عليها. ونحن نرحب بالالتزام الشخصي الذي أبداه الأمين العام وبتصميمكم الشخصي، سيادة الرئيس، فضلا عن التزام الدول الأعضاء كافة بتعزيز دور الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية، ولا سيما توطيد دور ومصادقية مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين وتنشيط وتوطيد الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة في خدمة السلم والأمن والتنمية.

وأصبح التعجيل بتنفيذ الإصلاح في الوقت الحاضر أهم من أي وقت مضى نظرا لعدد التحديات التي نواجهها جميعا وضرورة إيجاد حلول أكثر دواما وقابلية للتطبيق في ما يتعلق بمشاكل السلم والأمن والتنمية التي تواجه المجتمع الدولي بأسره يوميا. ولذلك، تتسم مناقشة اليوم بأهمية خاصة وينبغي أن تمكننا من التفكير بمزيد من التعمق في النهج الجديدة التي تتيح لنا استعادة روح تعددية الأطراف التي اتصفت بها قمة الألفية.

رابعا، إن تنفيذ قرارات ومقررات الجمعية العامة يجب أن يشكل أحد الأهداف الأساسية لعملية تنشيط الجمعية. وهذا يفترض سلفا إيلاء الاهتمام اللازم لنوعية المقررات التي تتخذها الجمعية، بما في ذلك قابلية هذه المقررات، في الواقع، للتنفيذ. وقد ترغب الجمعية في التكليف بإجراء استعراض دوري لتنفيذ مقرراتها بغية تحديد المشكلات التي تعيق تنفيذ هذه المقررات.

وبالانتقال إلى المجموعة الثانية من المسائل، فإن وفدي ما زال ملتزما ببذل الجهود من أجل ترشيد جدول أعمال الجمعية وتحسين أساليب عملها. ونحن بالمثل ملتزمون بتلك الممارسة فيما يتعلق باللجان الرئيسية للجمعية، وذلك بغية زيادة فعالية عمل الجمعية بشكل عام. وفي هذا السياق، نود أن نطرح الملاحظات التالية:

أولا، بإمكاننا أن نؤيد اقتراح برجة النظر في بنود جدول أعمال الجمعية على مدى السنة التي تعقد الدورة خلالها، بشرط أن يؤدي ذلك إلى الترشيد لا إلى مجرد مضاعفة الأعمال التي تجري على مدى الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر. وبإمكان الأمانة العامة أن تمدنا بواحد أو أكثر من التصورات حول الطريقة التي يمكن لمثل هذه الدورة أن تعمل بها.

ثانيا، وفي ما يتعلق بتحديد أولوية البنود الجديدة باهتمام خاص، يؤيد وفدي تركيز الجهود، حيثما أمكن ذلك، على المسائل التي تشغل العالم بأسره. ونحن نشاطر الرأي بأن الجلسات العامة يمكن الاستفادة منها بشكل أفضل إذا ما ركزنا على أولويات الساعة التي هم العالم. ونحن نتطلع إلى زيادة توضيح المعايير والأساليب التي ستطبق في اختيار البنود الجديدة باهتمام خاص.

ثالثا، وفي ما يتعلق بإشراك أطراف خارجية فاعلة، فإن غيانا ما فتئت تدعم الجهود الرامية إلى إشراك المجتمع

والإنصاف، وبذلك يتحقق ضمان بداية نظام اقتصادي واجتماعي تتمكن فيه جميع البلدان من العيش في أمن وكرامة والتمتع بمزايا العولمة.

ونود أن نؤكد من جديد بصفة خاصة على ما لإضافة المزيد من الديمقراطية على مجلس الأمن من أهمية، لأنه الجهاز الرئيسي المخول حفظ السلام والأمن الدوليين. ولن يكتمل أي إصلاح للمنظمة إلا بعد إعادة تشكيل مجلس الأمن، وتعزيز كفاءته ومصادقته وتحسين أساليب عمله وعمليات اتخاذ القرارات فيه. وفي ما يتعلق بحق النقض، يؤيد وفدي موقف حركة عدم الانحياز بشأن تقييد استخدام حق النقض وقصره على الإجراءات المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق. وغني عن القول إن من الأهمية بمكان أن تسلك الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن سلوكا إيجابيا وبناء إزاء هذه المسألة.

إن الجمعية العامة تعد أهم جهاز عالمي في المنظمة. ولا بد أن تظل المنتدى الرئيسي للمداولات والقرارات المتصلة بالمسائل السياسية، فضلا عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ونؤكد على أهمية مساعدة الجمعية العامة على أن تستعيد كامل السلطات والخصائص المعترف لها بما في الميثاق. وصحيح يقينا أن الجمعية العامة أصبحت منذ بضع سنوات مجرد منتدى تداولي، وأن المداولات التي تجري فيها لا تلقى اهتماما كافيا خارج حدودها. وإن وفدي يؤيد الإصلاحات المقترحة في مجالات ترشيد برامج عمل الجمعية العامة ولجائها الرئيسية وصياغة تلك البرامج بحيث تحقق الأهداف الإنمائية للألفية ونتائج مؤتمر مونتيري وقمة جوهانسبرغ.

وبالقدر نفسه، يؤيد وفدي أيضا مبدأ تجميع بنود معينة من جدول الأعمال وتقديم تقارير موحدة عن مسائل مترابطة. وينبغي أن تحدد البنود التي سيتقرر النظر فيها مرة

ويؤيد وفدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل المغرب بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. بيد أننا نود أن نؤكد على بعض النقاط التي نعتقد أنها جديرة باهتمام خاص.

إن الإصلاح مهمة شاملة يتعين أن تشمل جميع هياكل الأمم المتحدة، حسبما لاحظ الأمين العام في تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية (A/58/323) وفي البيان الذي أدلى به في الجمعية العامة (انظر A/58/PV.7) والذي قال فيه إن الوقت قد حان لإجراء إصلاحات جذرية وطلب من الدول الأعضاء ألا تتأخر أكثر من ذلك في استهلال الإصلاحات المتوخاة لمجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية. ونؤيد المقترحات التي طرحها الأمين العام في تقريره وتلك الواردة في الورقة غير الرسمية التي قدمتها، سيادة الرئيس. ونؤيد بصفة خاصة اقتراح الأمين العام القاضي بإنشاء فريق من الشخصيات البارزة للنهوض بالإصلاحات. ونرى أن من الضروري أن يتم اختيار هذه الشخصيات على أساس أوسع تمثيل جغرافي ممكن وبما يستجيب لمتطلبات الحياد التي لا غنى عنها.

ونود أن نؤكد أيضا على عدم جواز النظر في أي إصلاحات قبل تقديمها إلى الجمعية العامة للموافقة مسبقا عليها. فضلا عن ذلك، لا بد أن تكون هذه الإصلاحات ذات طابع جوهري وأن تتوافق مع مبادئ الميثاق. وينبغي أن تولي قيمة أكبر للإجراءات والقرارات والتوصيات التي تتخذها منظمنا لا للتوفير أو للضغط بلا مبرر على جداول أعمال الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى.

ولا بد أن يؤكد الإصلاح المتوخى التزامنا المشترك بتعزيز فعالية النظام التعددي بما يتيح تسوية المشاكل السياسية في العالم بطريقة تتسم بقدر أكبر من العدل

وأخيراً، نؤكد على أهمية تجنب أي إصلاح ينطلق استثنائياً من دوافع تتصل بالميزانية. ونفضل إجراء الإصلاحات بصورة تدريجية وتقييمها على نحو منتظم. ولا بد أن تستجيب التغييرات والإصلاحات المقترحة لأهداف الشفافية والإنصاف ولا ينبغي البتة أن تؤدي إلى إضعاف القدرات التفاوضية لأية مجموعة من البلدان أو إلى الحد من الوثائق الأساسية أو الامتيازات أو الوسائل المتاحة للأمانة العامة لدى أدائها عملها في مجال النهوض بالتنمية.

السيد سيتشوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية):

ينظر وفد جمهورية بيلاروس باهتمام كبير إلى الصيغة الحالية المتمثلة في إجراء مناقشة مشتركة لأربعة من بنود جدول الأعمال التي أعيدت صياغتها. ونعتقد أن هذه الممارسة من شأنها أن تمكننا من النظر في الموضوع بطريقة شاملة ومتكاملة ينبغي أن تساعدنا في نهاية المطاف على اعتماد قرارات متوازنة بهدف تنفيذ تدابير ومقترحات محددة.

إن المناقشات بشأن إصلاح الأمم المتحدة جارية منذ ما يزيد على عقد من الزمان. وقد تمثلت نقطة البداية المشتركة في إدراك أن الأمم المتحدة قد تخلفت عن الأحداث العالمية، وقلت قدرتها على التصدي للحقائق الجديدة. وأسفر عدم إحراز تقدم ذي شأن في مجال إصلاح المنظمة خلال العقد الماضي عن استمرار تدهور الهيئة الدولية للأمم المتحدة ومصادقيتها لدى الدول الأعضاء. ونتيجة لذلك، اختار بعض البلدان أن يتجاوز الأمم المتحدة ويتصرف من جانب واحد لحل مسائل مثار اهتمام دولي. إن هذه الحالة تقوض نظام العلاقات الدولية والقانون الدولي المعمول به وتجعل العالم أقل أمناً. وفي هذا الصدد، أصبحت مسألة إصلاح الأمم المتحدة أكثر إلحاحاً في الوقت الحاضر.

إن حالة إصلاح الأمم المتحدة تعكس إلى حد كبير ميزان القوى الحالي في العالم. ويعد إصلاح مجلس الأمن،

كل سنتين أو مرة كل ثلاث سنوات على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة طبيعة تلك البنود والأغراض المنشودة. وبديهي أنه ينبغي لإدارة شؤون الإعلام أن تقوم بدور أكثر أهمية في إيصال أنشطة الجمعية العامة وتوصياتها وقراراتها عن طريق وسائل الإعلام. ونؤيد أيضاً تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة بغية تمكين الرئيس من تنفيذ عملية الإصلاح.

ويبدو أن الاقتراح القاضي بتوزيع النظر في بنود جدول أعمال الجمعية العامة على مدار السنة ينطوي على اهتمام ويستحق التفكير. ومن شأن طرح أعمال الجمعية العامة بهذه الطريقة أن يمكن الوفود ذات الموارد البشرية المحدودة من المشاركة بنشاط أكبر في أعمال الجمعية العامة.

وإننا نعلق أهمية خاصة على الدور الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأثره. ونرحب بالتركيز على ضرورة تعزيز هذا الجهاز الاستراتيجي المكلف تعزيز التنسيق وضمان اتساق السياسات والتنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، ومتابعة تلك النتائج. ونؤيد أيضاً الجهود الرامية إلى تكثيف الشراكات والتعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وندعو أيضاً إلى تعزيز العلاقات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز.

ونؤيد التوصيات المطروحة في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/58/395 المعنونة "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات".

ويعتقد وفدي أنه لن يكتب النجاح لأي إصلاحات لا تتوفر بشأنها الإرادة السياسية على نطاق واسع. ويصدق ذلك أكثر على الجمعية العامة التي نخلص لها والتي لا بد أن نبدي جميعاً حسن نيتنا في تنفيذ قراراتها وتوصياتها.

المنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الجمعية العامة هي أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة، ويشارك في عملها كل الدول الأعضاء، ولها الحق في اتخاذ القرارات بشأن كامل نطاق أنشطة الأمم المتحدة عملياً. ونحن مقتنعون بأن من مصلحة البلدان كافة أن تكون الجمعية العامة هيئة فعالة ومؤثرة، لا سيما في سياق تنفيذ الوظائف والسلطات المنصوص عليها في المادة ١٠ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي يومنا هذا، ثمة اعتقاد شائع على نطاق واسع بأنه لا يمكن لكل الدول أن تستفيد على قدم المساواة من العولمة. فالتخلف الاقتصادي والفقر والضعف الاجتماعي والأمية والأمراض الخطرة الكامنة في مناطق عديدة من العالم كلها عوامل تشكل مرتعا للصراعات والإرهاب. ولا نغالي حينما نقول إن المزيد من الإبطاء في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

في الماضي أسهمت الأمم المتحدة إسهاما لا بأس به في حل المشاكل ذات الصلة بالتنمية. ولا شك أن على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بهذا الدور الرائد. وفي هذا الصدد، يسعد جمهورية بيلاروس أيما سعادة أن تكون الأمم المتحدة قد أبدت رؤية استراتيجية في هذا المضمار. ففي مؤتمر قمة الألفية، حددت الأهداف الإنمائية للألفية، وعقدت محافل دولية رئيسية تحت رعاية الأمم المتحدة، ورسمت السبل لتحقيق الأهداف التي حددت، وأولي اهتمام عالمي واسع النطاق للمشاكل الملحة. والخطوة المقبلة الأهم على الإطلاق هي إنجاز الالتزامات المتعهد بها في تلك المؤتمرات والمحافل.

ولكن كانت المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الأهداف الإنمائية تقع على عاتق الدول الأعضاء، فإننا يحق لنا جميعا أن

الذي يمثل عنصرا رئيسيا من عناصر إصلاح الأمم المتحدة، مثالا حيا على ذلك. وليس ثمة شك لدى جمهورية بيلاروس في أن الحاجة تدعو إلى تصحيح الاختلال القائم في التمثيل الإقليمي في مجلس الأمن، والذي يضر بمصالح البلدان النامية. ونعتقد أن تخصيص مقاعد دائمة إضافية للدول التي تمثل المناطق النامية الثلاث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أصبح ضرورة تقتضيها الحقائق الجيوسياسية المعاصرة. لكنه لم يتم إحراز تقدم كبير بشأن هذه المسألة، لأن بعض الدول، ولا سيما أكثر الدول نفوذا، غير مستعدة لاتخاذ خطوات ملموسة في سبيل تغيير المجلس. ونعتبر أن النجاح في إعادة تشكيل مجلس الأمن يكتسي أهمية كبيرة، إذ أن الفشل في إصلاح هذا الجهاز سيؤدي إلى شعور بأن من المتعذر إصلاح الأمم المتحدة نفسها. وإن إصلاح المنظمة يرتبط بتعزيز هيئات الأمم المتحدة الأخرى المنشأة بموجب الميثاق، وأولها الجمعية العامة. ويتمثل الهدف الرئيسي في هذا المجال في تعزيز كفاءة عمل الجمعية. ولسوء الطالع، فقد لاحظنا مؤخرا انعكاس العملية. ونحن نعتبر ذلك نتيجة لتزايد تأثير كيانات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما مجلس الأمن، فيما يتصل بمسائل تقع في دائرة اختصاص الجمعية العامة. ويحدث ذلك أيضا لأن قرارات الجمعية العامة بشأن بنود جدول الأعمال وكذلك بشأن المسائل المتعلقة بتحسين كفاءتها لا تنفذ.

ومن بين الأفكار المختلفة لتنشيط الجمعية العامة، نرى أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمقترحات المتعلقة بتعزيز تعاون الجمعية مع مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، وزيادة أهمية رئاسة الجمعية العامة، وتحسين مشاورات رئيس الجمعية العامة مع المجموعات والمنظمات الإقليمية وتبسيط أساليب وممارسات عمل الجمعية.

وتؤيد بيلاروس الإجراءات الرامية إلى تعزيز مركز الجمعية العامة وإعادة النظر في علاقاتها مع بقية الأجهزة

بمجال العمل ذات الأولوية التي سنسعى إلى تحقيقها من خلال تلك الهيئة.

وأود أن أتعلم كيف يمكن أن يتحقق الإصلاح الأخرى التي اتخذها الأمين العام - أي الجهود الرامية إلى تحسين أنشطة الأمم المتحدة في مجال الإعلام. إن بيلاروس تتوقع توسعا في حجم المنتج الإعلامي مع مراعاة الخصائص الإقليمية. وينبغي أن يؤدي هذا العمل إلى اهتمام متزايد بأنشطة الأمم المتحدة من جانب الجمهور العام على الصعيد الوطني.

أما بالنسبة لإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص على أساس أعرض في عملية إصلاح الأمم المتحدة فهي مسألة تستحق الاهتمام بالتأكيد. ونحن نؤيد التعاون المفيد بين الأمم المتحدة وهذه الهيئات. غير أننا نعتقد بأن هذا التفاعل ينبغي أن ينظم بحيث لا يمس المبادئ الرئيسية للأمم المتحدة بوصفها منظمة حكومية دولية عالمية.

ووفدي ينظر نظرة إيجابية إلى الإجراءات المقترحة الرامية إلى تحسين عمليتي التخطيط والميزنة في المنظمة، بما في ذلك النظر في إطار استراتيجي على أساس مرة كل سنتين وتعزيز دور لجنة البرامج والتنسيق. ونحن مستعدون لدعم الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ التي تبرز جهود الإصلاح هذه.

ونهتم كثيرا أيضا بنية الأمين العام التي أعرب عنها في بيانه أمام الجمعية العامة هذه بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر، بإنشاء فريق رفيع المستوى يكلف بمهمة تقديم توصيات بشأن إصلاح الأمم المتحدة. ونأمل أن يتمخض عمل هذا الفريق عن توصيات جديّة لإجراء مزيد من التحولات في الأمم المتحدة، بحيث ننفذها جميعا معا.

ختاما، أود أن أذكر أن النجاح في إصلاح المنظمة يتوقف على الدول الأعضاء ذاتها. وحتى يكون كوكبنا عالما

نعول على مساعدة منظمنا. فمشاركة الأمم المتحدة بشكل فعال ونشط فيما يتصل بالتصدي لمسائل التنمية تبدو متعذرة دون تحول القطاعين الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة، ودون تنفيذ نهج جديدة للتنمية.

وإننا نلمس أحد هذه النهج التي تستحق الثناء متمثلا في النظر هذا العام في مسألة التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج مؤتمر قمة الألفية، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة كليهما.

وثمة مكون هام لإصلاح القطاعين الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة يكمن في إعادة التشكيل المؤسسي للكيانات ذات الصلة لهذه المنظمة. ونحن ندعم الجهود الرامية إلى تعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير القدرات التنظيمية والتقنية والوظيفية. ومن الجدير بالاهتمام أن ننظر في اقتراح الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/58/1)، الذي يدعو إلى إنشاء قدرة للتخطيط الاستراتيجي في إطار إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ووفدي يتشاطر الرأي الذي طرحته بعض الدول أثناء المناقشة العامة للجنة الثانية، بشأن استصواب تبسيط عمل اللجنة والتخلص من العناصر المزدوجة في أنشطتها.

وتولي جمهورية بيلاروس أهمية كبيرة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. ومن أجل ذلك، قررت أن ترشح نفسها لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الانتخابات التي ستجرى خلال هذه الدورة. وإذا انتخبت بيلاروس لعضوية المجلس، فإن أعمال رؤية الأمم المتحدة بشأن التنمية وتعزيز القطاع الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة وتقوية دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتفاعله مع مؤسسات بريتون وودز، هي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): رداً على السؤال الذي وجهه ممثل باكستان، أود أن أذكر أن الوثيقة A/58/L.6 تتضمن قائمة قدمها الرئيس بالمنظمات غير الحكومية التي قدمت أوراق اعتمادها للمشاركة في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية.

وعملاً بالفقرة ١٥ (ب) من قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، تقدم المنظمات غير الحكومية وكيانات قطاع الأعمال التجارية المعنية التي لا تحظى بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو غير المعتمدة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية طلباً للجمعية العامة لاعتماد وثائق تفويضها اتباع إجراءات الاعتماد المطبقة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

وكما هو مذكور في حاشية ذلك القرار، ترد إجراءات الاعتماد للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية في قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٥٥ بء و ٢٧٩/٥٤، ويتذكر الأعضاء أن تلك الإجراءات لم يعترض عليها أحد.

وبما أن الحوار الرفيع المستوى ذاك لم يكن لديه مكتب أو لجنة تحضيرية فقد اضطر رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين إلى تقديم المعلومات للجمعية العامة مباشرة، وهو ما فعله في رسالته في ٧ أيار/مايو و ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وقد بينت رسالة الرئيس في الجزء ذي الصلة أنه، لعدم وجود أي اعتراض بحلول ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، فإنه يعتزم تقديم القائمة للجمعية العامة للموافقة. ولم تعترض أية دولة عضو على الإجراء الوارد في رسالة الرئيس كافان. وتلقى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين اعتراضاً في الوقت المناسب من دولة عضو وفقاً لقرار الجمعية العام ٢٥٠/٥٧. وقد أزيل اسم تلك المنظمة من القائمة.

أكثر أمناً وإنصافاً، علينا نحن مجتمع الأمم أن نتفق على مستقبل هذه المنظمة. وجمهورية بيلاروس، وهي مؤيد قوي لإصلاح شامل للأمم المتحدة، على استعداد للتعاون البناء مع الأطراف المهتمة بشأن كامل صفقة إصلاح الأمم المتحدة. وما نرى من بديل للدور المركزي للأمم المتحدة في منظومة العلاقات الدولية.

البند ١٠٤ من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

(ب) الحوار الرفيع المستوى لتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

مذكرة من الأمانة العامة (A/57/CRP.5)

مشروع مقرر (A/58/L.6)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، عمت الأمانة العامة مذكرة بوصفها الوثيقة A/57/CRP.5 بالانكليزية فحسب، وهي تتضمن معلومات أساسية عن المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات قطاع الأعمال التي قدمت طلبات اعتماد للمشاركة في هذا الحوار.

السيد أندراي (باكستان) (تكلم بالانكليزية): ترد قائمة المنظمات غير الحكومية التي قدمت طلباً للاعتماد بهدف المشاركة في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في الوثيقة A/57/CRP.5 المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وكان من بينها منظمة غير حكومية اسمها "المراقبون الدوليون لحقوق الإنسان، باكستان"، لم تدرج في القائمة الواردة في الوثيقة A/58/L.6 المعروضة على الجمعية العامة للنظر فيها. ووفدي يود أن يتحرى أسباب عدم إدراج هذه المنظمة في القائمة المعروضة على الجمعية العامة.

(١٩٤٨) و ٨٠ (١٩٥٠) ينصان صراحة على أن المصير النهائي لدولة جامو وكشمير سيقدر وفقا لإرادة الشعب، التي يعبر عنها من خلال الأسلوب الديمقراطي بإجراء استفتاء حر نزيه يجري تحت إشراف الأمم المتحدة.

وتعترف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالإقليم بوصفه أراض متنازعا عليها. وتقع على الأمم المتحدة مسؤولية مباشرة عن مساعدة شعب كشمير على الحصول على حقه في تقرير المصير.

ووفقا للفقرة ١٥ (ب) من منطوق قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٧، تقرر تطبيق الإجراءات المتبعة لاعتماد أوراق المنظمات غير الحكومية في مؤتمر مونتيري لمشاركة المنظمات غير الحكومية في الحوار الرفيع المستوى. وقد اعتمدت الجمعية العامة الإجراءات الموضوعية لمؤتمر مونتيري، والواردة في الفقرة ١٦ من تقرير اللجنة التحضيرية (A/AC.257/6) بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٣، بينما ينص القرار ٢٧٩/٥٤، أولا، على أنه ينبغي أن يقدم الطلب إلى لجنة مؤلفة من مكتب اللجنة التحضيرية؛ وثانيا، على أن المكتب، وليس دولة عضوا، هو الذي يقرر، على أساس عدم الاعتراض، فيما يتعلق باعتماد أوراق المنظمات غير الحكومية؛ وثالثا، على أن المكتب لا يبلغ سوى اللجنة التحضيرية.

ذلك الإجراء لا يعطي دولة عضوا حق النقض. فذلك الحق مقصور على مكتب اللجنة التحضيرية، أما العضوية العامة، أي اللجنة التحضيرية، فيُكتفى بتبليغها.

إن السماح للهند بحق النقض لمنع منظمة غير حكومية، يعد سابقة خطيرة. وهذه السابقة يمكن أن تستخدمها أية دولة عضو في المستقبل لمنع مشاركة أية منظمة غير حكومية في أنشطة الأمم المتحدة.

السيد أنداري (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على توضيحكم. ويود وفدي أن يعرف اسم الوفد والأسس المقدمة للاعتراض.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اعترض وفد الهند، والأسس المقدمة للاعتراض مماثلة للأسس الواردة في الوثيقة التي عممتها على الجمعية. ولا توجد نسخة معي، ولكنني يسرني جدا أن أجعل هذه وثيقة من وثائق هذه الهيئة.

وعلى أي حال، نصحت بأنه ليس مطلوبا مني، في الواقع، الكشف عن هذه المعلومات. ولكنني اعتقد أنني، لمصلحة الشفافية، أوصلت لوفد باكستان كل المعلومات قبل توصل الرئيس إلى الاستنتاج ذاك.

السيد أنداري (باكستان) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، يقدر وفدي الشفافية التي توجهون بها عمل الجمعية. ونحيط علما بحقيقة أن وفد الهند قد منع ضم هذه المنظمة غير الحكومية لأنها نظمت مظاهرة ضد قمع الهند غير القانوني والوحشي لحق شعب جامو وكشمير في تقرير المصير. وكانت المنظمة غير الحكومية، وفقا للتقارير الإخبارية، قد طالبت الأمم المتحدة بأن تضطلع بدور فعال في تسوية مسألة كشمير ومن أجل تحقيق السلام في جنوب آسيا.

إننا نشعر بخيبة الأمل، ولكن ليس بالدهشة، لأن السياسة الثابتة للهند هي خنق الأصوات التي تشكك في انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان في كشمير وفي غيرها من الأماكن. وتتبع الهند، كسياسة، ممارسة حجب أية منظمة دولية لحقوق الإنسان من زيارة كشمير التي تحتلها الهند أو غوجارات، حيث ساعد جهاز الدولة في العام الماضي حزب باهارتيا جاناتا في ارتكاب مذبحه لآلاف المسلمين.

واسمحوا لي أن أوضح: إن كشمير ليست جزءا من الهند. ولم تكن جزءا منها قط. وقرارا لمجلس الأمن ٤٧

أوضح للجمعية العامة الإجراء الذي اعتمد. ولقد أحطنا علما على النحو الواجب بالتعليقات التي قدمها ممثل باكستان.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/58/L.6، المعنون "اعتماد منظمات غير حكومية في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر A/58/L.6؟

اعتمد مشروع المقرر (المقرر ٥٨/٥٩).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١٠٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥

ويعلق وفدي أهمية كبيرة على المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وعلى عملية متابعته. ولا نريد أن نعمل على تقويض الحوار الرفيع المستوى وبالتالي فلن نتحدى استبعاد تلك المنظمة غير الحكومية من القائمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أوضح، مرة أخرى لمصلحة الشفافية، أن هذا أمر أكد الرئيس إنه شاور بشأنه مستشاريه القانونيين لعدم وجود كل من اللجنة التحضيرية والمكتب، ولذا فإن القرار الذي اتُخذ على أساس الاعتراض قد اتُخذ وفقا لأفضل استشارة قانونية متاحة لي بوصفي رئيسا.

لقد أردت أن أوضح تلك النقطة، لأنني أعتقد أن هذا الأمر، إذ نتكلم عن التغيير وإذ نتكلم عن إنجاز الأمور بطريقة أكثر شفافية، لا يجوز أن استبعده ببساطة دون أن